بحث الدكتور / محمد عثمان شبير

قي .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين. أما بعد .. فإن موضوع: (الزكاة والضرائب) من الموضوعات المهمة في الفقه الإسلامي، إذ أنه يتعلق بمالية الدولة والأفراد وتحتاج إليه المؤسسات الزكوية المعاصرة لتحديد أوجه الاختلاف بين الزكاة والضريبة، وأنه لا تغني إحداهما عن الأخرى، فلا يمتنع الغني المسلم عن دفع الزكاة بحجة أنه يدفع ضرائب كثيرة للدولة، ومما يزيد هذا الموضوع أهمية، كثرة الأسئلة التي تثار حوله ومن ذلك: هل يجوز حسم الضرائب من الزكاة، وما علاقة الضريبة بالزكاة؟ وهل تحسم الزكاة من الضرائب، لهذه الأسباب آثرت أن أكتب في هذا الموضوع على أن أسهم في سد حاجة الأفراد والمؤسسات الزكوية والدول الإسلامية التي تطبق نظام الزكاة. ولما كان البعد الفقهي والبعد القانوني الإقتصادي هما الغالبان على هذا الموضوع فقد اعتمدت في بحثي هذا على عدد وافر من المراجع الفقهية في المذاهب الفقهية المشتهرة، وعلى الكتب

القانونية والاقتصادية الخاصة بالمالية العامة للدولة، هذا بالإضافة إلى كتب التفسير والحديث وشروحه واللغة والتاريخ وغير ذلك ، وقد قسمت هذا البحث إلى تمهيد وأربعة مباحث وخاتمة: تكلمت في التمهيد: عن النظام المالي الإسلامي وأهم ما يميزه عن غيره.

والمبحث الأول: في حقيقة الزكاة.

والمبحث الثاني: الزكاة والضرائب الأصلية.

والمبحث الثالث: الزكاة والضرائب الاستثنائية.

والمبحث الرابع: الزكاة والضرائب المعاصرة.

والخاتمة: لخصت فيها أهم نتائج البحث.

والله أسأل أن يتقبل مني هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون.

تمهيد:

في النظام المالي للدولة الإسلامية

جاء الإسلام بنظام مالي مستقل ومميز عن غيره من الأنظمة، فالدولة الإسلامية تعتمد في ماليتها على الزكاة- مع مراعاة أنها خصصت لمصارف معينة- كما تعتمد على الجزية والخراج وعشور التجارة والغنائم والفئ وإيرادات العقارات المملوكة للدولة.

هـذا بالإضـافة إلى الإنفـاق التطـوعي الـذي دعت إليـه الشـريعة الإسـلامية أغنيـاء المسـلمين كمـا في قولـه تعـالى: "وانفقـوا ممـا جعلكم مستخلفين " فيـه " (1) وقـال تعـالى: لن تنـالوا البر حـتى تنفقوا مما تحبون" (2) وقد أبدى المسلمون تجاوبا كبيرا مع النداء الربـاني، وتنافسـا في عمـل الخـير، وتسـابقا في ميـدان الإنفـاق التطوعي فوقفوا الأوقاف، ونذروا النذور وأوصوا الوصايا وجهزوا الجيـــوش الجـــرارة للغـــزو في ســـبيل الله تعـــالى.

وهذا الجانب التطوعي في النظام المالي الإسلامي جانب مهم لا يستهان بـه، يتميز بـه هـذا النظـام عن غـيره من الأنظمـة المالية الوضعية حيث أن الدولة الإسلامية تقوم بتوفير الأمن والعدالة في المجتمع ، وتترك للأفراد القيام بالجزء الأكبر من المرافق العامة كبنـاء المـدارس والجامعـات والمسـاجد والمكتبـات والجسـور والمستشفيات وتجهيز الجيوش وشق الطرقات وغير ذلك. وهذا مما يخفف الأعباء المالية على الدولة ويقلل من فرض الضرائب والواجبات المالية الملقاة على الأفراد، في حين نجد أن الدول المعاصـرة قـد اسـتأثرت بجميـع المرافـق العامـة من أمن وصـحة وتعليم وطرق وغير ذلك، ولم تقف عند هذه المرافق، بل توسعت إلى القيـام على الخـدمات التجاريـة والاجتماعيـة الـتي يقـوم بهـا الأفراد، وقد أدى هذا إلى إثقال كاهل الدولة بالأعباء المالية، مما

جعلها تلجأ إلى فرض الضرائب الباهظة التي تثقل كاهل الأفراد(3).

وقد أثبت النظام المالي الإسلامي بما فيه من زكاة وموارد أخري نجاحه في سد حاجات المجتمع العامة،والقضاء على مشاكل الفقر والتخلف والبطالة إلى المستوي الذي تعذر في بعض الأحيان وجود فقراء ومساكين وغارمين لتوزيع حصيلة الزكاة عليهم. بينما نجد أن النظم المالية المعاصرة بما فيها من ضرائب قد عجزت عن الوفاء بحاجات المجتمع العامة مما أدى إلى تفشي كثير من مشاكل الفقر والمرض والتخلف والبطالة. فلا بد من العودة إلى نظام الزكاة والضرائب الشرعية والإنفاق التطوعي وترك الضرائب الباهظة التي جاءت بها النظم المالية المعاصرة، وقد قمت بالمقارنة بين الزكاة والضريبة لتكون خطوة على طريق العودة الميمونة إلى نظام الإسلام وتطبيقه في واقع المسلمين اليوم.

المبحث الأول:

حقيقة الزكاة

لقد آثرت أن أجعل حقيقة الزكاة في مبحث مستقل، ولا أدمجها في المباحث المتعلقة بالضرائب لما لها من أهمية في حياة المسلمين، ولأنها أصل من أصول ديننا الحنيف، فهي ركن من

أركان الإسلام شرعت لتحقيق التكافل الإجتماعي بين المسلمين، وسوف يشتمل هذا المبحث على معنى الزكاة وخصائصها، وأهدافها، وأسسها وحكم التهرب من دفعها.

المطلب الأول: معنى الزكاة وخصائصها

أولا: معنى الزكاة.

الزكاة لغة: من زكا يزكو زكاء وزكوا بمعنى نما وزاد، وتستعمل بمعنى الطهارة، والبركة، والصلاح(4). والزكاة في اصطلاح الحنفية: إيجاب طائفة من المال في مال مخصوص لمالك مخصوص، (5) وعرفها المالكية بأنها: إخراج جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصابا لمستحقه إن تم الملك وحال الحول(6)، وعرفها الشافعية بأنها: اسم لأخذ شئ مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة(7) وعرفها الحنابلة بأنها: حق يجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص.(8)

ثانيا: خصائص الزكاة:

مما سبق يتبين أن تعريفات الزكاة في اصطلاح الفقهاء متقاربة وتجمعها الخصائص التالية:

1) الزكاة حق واجب في مال مسلم، وركن من أركان الإسلام

فرضها الله تعالى على المسلمين في عدة نصوص من القرآن والسنة فقال تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (9)، وقال صلى الله عليه وسلم: (بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول اله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا. (10).

2) الزكاة عبادة مالية تفتقر إلى نية التقرب إلى الله تعالى كما جاء في القرآن الكريم" وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين) (11)، وقال صلى الله عليه وسلم: (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) (12) .

3) الزكاة تجمعها الدولة وتوزعها على المستحقين، وللإمام أن يترك للمسلمين إخراج زكاة بعض الأموال بأنفسهم إذا رأى المصلحة في ذلك كما فعل عثمان بن عفان رضى الله عنه حينما ترك للمسلمين أن يخرجوا زكاة الأموال الباطنة وهي ما يمكن إخفاءها عن أعين الناس من ذهب وفضة.

4) الزكاة تجب في جميع أموال المسلمين إذا توافرت فيها الشروط التالية:

أن يكون المال مملوكا ملكا تاما، فلا تجب الزكاة في المال المغصوب ولا الموقوف على جهة عامة كالفقراء وطلبة العلم.

أن يكون المال بالغا النصاب لقوله صلى الله عليه وسلم في زكاة

الفضـــة:

(ليس فيمــا دون خمســة أواق من ورق صــدقة) (13)، والأوقيــة أربعـــــــــــــــــــــون درهمــــــــــــــــــــــــا.

أن يكــون النصــاب فاضــلا عن الحاجــات الأصــلية للمالــك.

أن تكـون الأمـوال ناميـة حقيقـة: كالحيوانـات الـتي تتوالـد أو تـدر الحليب، أو نامية تقديرا كالنقود المدخرة لأنه ممكن من تنميتها، وأمـا الأمـوال غـير الناميـة كـالعروض الـتي تقتـنى بقصـد الانتفـا ع الشخصـي فلا تجب فيهـا الزكـاة.أن يمـر على ملـك المـال الـذي يمكن تنميتـه حـول قمـري، وأمـا النمـاء المسـتخرج من الأرض كـــالزروع والثمــــار والمعـــــادن فــــتزكي وقت اســـــتفادتها.

5-الزكاة مقدرة من قبل الشارع لا دخل للحاكم في تقدير أنصبتها ولا مقـدار الـواجب فيهـا، ولهـذا سـميت (فريضـة) فقـال أبـو بكـر: هــذه فريضــة الــتي فـرض رسـول الله صـلى الله عليـه وسـلم على المســــــــــــــــــــــــــــــــــلمين (14).

6-الزكـاة تصرف في المصـارف الشـرعية المبينـة في قولـه تعـالى " إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقـاب والغـارمين وفي سـبيل الله وابن السـبيل فريضـة من الله والله عليم حكيم.(15) فـالفقراء والمسـاكين هم الـذين لا يجـدون كفايتهم، والعاملون على الزكاة هم الذين يوليهم الإمام عملا من

أعمالها، والمؤلفة قلوبهم هم الذين يعطون من الزكاة لتأليف قلوبهم على الإسلام وتثبيتهم عليه، أو لدفع ضررهم وأذاهم، وفي الرقاب: هم العبيد الذين يقعون تحت الرق فيعطون منها لتحرير أنفسهم وألحق بعض الحنابلة بهذا السهم فك الأسرى، والغارمون: هم الذين يستدينون لمصلحة عامة كالإصلاح بين المتخاصمين أو لمصلحة خاصة كالإنفاق على أهله، وفي سبيل الله: يطلق على الجهاد سواء أكان بالسيف أم باللسان والقلم: وابن السبيل هو المسافر الذي انقطع عن ماله، فيعطي من الزكاة ليتمكن من الرجوع إلى بلده.

7- الأصل في توزيع الزكاة أنها توزع في موطنها الزكوي، ولا تنقل منه إلا لمصلحة راجحة كوجود قريب محتاج أو وجود من هو أشد حاجة، أو تجهيز جيش يقاتل في سبيل الله، أو عدم وجود مستحق، ويؤيد هذا الأصل قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حينما بعثه إلى اليمن، (أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) (16)، أي أن صدقة أهل اليمن ترد على فقرائهم، وقد أنكر عمر بن الخطاب على معاذ بن جبل حينما بعث إليه بثلث صدقة الناس وقال له: لم أبعثك جابيا ولا آخذ جزية، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها

على فقرائهم، فقال معاذ: ما بعثت إليك وأنا أجد أحدا يأخذ مني (17).

المطلب الثاني :أهداف الزكاة:

الزكاة تهدف إلى تحقيق الأمور التالية:

1- الزكاة تطهر نفس المزكي من البخل والشح وسيطرة حب المال على مشاعره وتعوده على البذل والعطاء والجود والكرم، قال تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها" (18).

2- الزكاة تطهر مال الغني من الشبهات التي تعلق به.

3- الزكاة تطهر نفس الفقير من الحقد والغل على الأغنياء.

4- الزكاة تنمي المال المزكي بوضع البركة فيه بفضل دعاء الفقير، ورضا الرب سبحانه وتعالى عمن لبى نداء الله فأخرج الزكاة، قال تعالى: وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون" (19)، وقال صلى الله عليه وسلم(من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب، فإن الله يقبلها بيمينه ثم يربيها لصاحبه كما يربى أحدكم فلوه) (20).

5- الزكاة تحفز مالك المال على استثماره وتشغيله في أوجه النشاط المختلفة من تجارة أو صناعة أو غير ذلك، فبدلا من أن يخرج الزكاة من رأس المال يخرجها من الأرباح التي يستفيدها

من الإستثمار، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم: (من ولى يتيما له مال فليتجر فيه ولا يتركه حتى لا تأكله الصدقة) (21).

6- الزكاة تحقق التكافل الاجتماعي وتسهم في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية كالفقر والبطالة وغير ذلك.

7- الزكاة تحقق سيادة الدولة الإسلامية على شعبها المسلم، حيث أن دفع الزكاة يدل دلالة واضحة على رضا الدافعين لها بسلطان الدولة، وأما الإمتناع عن أدائها فيدل على الخروج على سلطان الدولة، كما حدث مع المرتدين الذين حاربهم أبو بكر الصديق رضى الله عنه لإمتناعهم عن أداء الزكاة.

8- الزكاة تحقق للمسلم الفلاح في الدنيا والفوز بالجنة في الآخرة قال تعالى: "فدأفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون، والذين هم عن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون" (22)، وقد روي أن اعرابيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله : دلنى على عمل إذا عملته دخلت الجنة قال "(تعبد الله لا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان) فقال: والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا، فلما ولى قال صلى الله عليه وسلم :(من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا (23).

المطلب الثـــــــاني :أســـــــس فـــــــرض الزكـــــــاة:

يستند فرض الزكاة في الإسلام إلى عدة أسس نظرية وهي:

1- نظريـــــــــــــة التكليـــــــــــف الشـــــــــــرعي:

تقوم هذه النظرية على أساس أن المسلم مكلف بكل ما يطلبه الله تعالى منه، ويلتزم به ولا يحيد عنه قيد أنملة قال تعالى "وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم " (24).وقال تعالى (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما" (25). والزكاة مما كلفنا الله بها وطلبها منا طلبا جازما فلا يجوز للمسلم الامتناع عن أدائها أو التهرب من دفعها.

2-نظريـــــــــــة الاســـــــــــتخلاف في المـــــــــــال.

تقوم هذه النظرية على أساس أن المال مال الله تعالى والإنسان مستخلف فيه فالمالك الحقيقي للمال هو الله تعالى لأنه مبدع الكون وخالقه كما قال ابن رجب: إنما مالك الأعيان خالقها سبحانه وتعالى، وأن العباد لا يملكون سوي الانتفاع بها على الوجه المأذون شرعا(26). وتستند هذه النظرية إلى قوله تعالى "ولله ما في السموات وما في الأرض" (27)، وقوله تعالى "وآتوهم من مال الله الذي آتاكم" (28)، وقوله تعالى "وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه"(29). ومقتضى هذه النظرية أن المسلم ينبغي عليه

أن يلتزم بتوجيهات الله تعالى المتعلقة بالمال من حيث الحصول عليه وإنفاقه، ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: (لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن خمسة.. عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه)(30)،والزكاة من الواجبات المالية التي طلبها الله تعالى من المسلم الغني.

3-نظرية التكافل الاجتماع

تقوم هذه النظرية على أساس أن للمجتمع حقا في أموال الأغنياء عند الحاجة، فيجب عليهم أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم الحاكم على ذلك قال تعالى "وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل"(31)، ولما كانت حاجة الناس إلي المال لا تنقطع فلا بد من فرض واجبات مالية على أغنياء المسلمين ومنها الزكاة

4-نظرية الإخاء

تقوم هذه النظرية على أساس أن المؤمنين أخوة في العقيدة ومقتضى هذه النظرية أن يقوم كل أخ بحاجة أخيه المؤمن، ولهذا فرضت الزكاة كمظهر خارجي يدل على مبدأ الإخاء.

المطلب الرابع: حكم التهرب من دفع الزكاة.

رتب الشارع على التهرب من دفع الزكاة عقوبات دنيوية وأخروية وهي تختلف بإختلاف قصد التهرب من دفع الزكاة.

أولا: فإذا كان التهرب عن اعتقاد سيئ يتمثل في جحود فرضية

الزكاة عوقب المتهرب من الزكاة في الدنيا بعقوبة الردة،وهي القتل إذا أصر على ذلك ولم يرجع عن اعتقاده السيئ في هذه الفرضية، كما فعل أبو بكر الصديق مع المنكرين لفرضية الزكاة، وقال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة(32) وأما العقوبة الأخروية التي تلحق جاحد الزكاة فهي الخلود في النار والبعد عن الجنة، لأنه أنكر معلوما من الدين بالضرورة قال تعالى"أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى اشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون" (33).

ثانيا: أما إذا كان التهرب عن أداء الزكاة راجعا إلى البخل والشح دون الجحود والنكران، فإن المتهرب من دفع الزكاة يعاقب بعقوبة أخروية تتمثل في العذاب الأليم الذي يلحقه في الآخرة والذي ورد في قوله تعالى "ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من خير فضله هو خيرا لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة .."(34)، فسوف يجعل الله تعالى المال الذي بخل به ثعبانا عظيما يطوق به عنق البخيل، وقوله تعالى "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون"(35)، فقد فسر النبي

صلى الله عليه وسلم ذلك بقوله "(ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمى عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فتكوى به جنباه وجبهته حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يري سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار)(36). وأما العقوبات الدنيوية التي رتبها الشارع على التهرب من دفع الزكاة بخلا فهي:

1-التنفيذ الجبري من أداء الزكاة بخلا أخذت منه جبرا عنه ولو بحد السيف، قال صلى الله عليه وسلم: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله إلا الله، وأن محمد رسول الله، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دمائهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله) (37)، فيجبرهم الإمام على دفع الزكاة ولا تسقط عنهم لا بالتقادم ولا بالموت.

1- فرض عقوبة مالية على الممتنع عن الزكاة بخلا عند الشافعي في مذهبه القديم، واسحق بن راهويه، وأبي بكر عبد العزيز الحنبلي (38)، عملا بقوله صلى الله عليه وسلم (وما منعها فإنا أخذوها وشطر إبله عزمة من عزمات ربنا تبارك وتعالى)(39).

2- إبطال التصرف بالمال الذي تعلقت به الزكاة - كما قرر الشافعية في قول عندهم-لأنه تصرف من لا يملك مع ما يملك، وهو غير مقرر فيبطل البيع في الجميع(40).

3- حبس الممتنع عن أداء الزكاة ومنعه من السفر عملا بقوله صلى الله عليه وسلم: (مطل الغني ظلم) وفي رواية (مطل الغني يحل عرضه وعقوبته) (41).

المبحث الثاني:

الزكاة والضرائب الأصلية:

نقصد بالضرائب الأصلية الضرائب التي لها أصل في التشريع الإسلامي، وبخاصة في العصور الأولى للإسلام، كالجزية، وعشور التجارة، ويشتمل هذا المبحث على التعريف بتلك الضرائب، ثم المقارنة بينها وبين الزكاة ثم بيان الأحكام التي تتناول علاقة الزكاة بتلك الضرائب.

المطلب الأول: حقيقة الضرائب الأصلية:

أولا: معنى الضريبة:

الضريبة لغة من الضرب، وهو إيقاع شئ على شئ، كإيقاع الضرب بالغير ويطلق على الإلزام، كما في قوله تعالى "وضربت عليهم الذلة والمسكنة" (42)، كما يطلق على البيان والسفر وغير ذلك(43).

والضريبة في الإصطلاح تطلق على عدة معان منها:

1-الضريبة: ما يقرره السيد على عبده في كل يوم أن يعطيه من

غلته(44). فقد ورد في الحديث: (أن أبا طيبة حجم النبي صلى الله عليه وسلم، فأمر له بصاع أو صاعين، وكلم مواليه فخفف من غلته أو ضريبته)(45)، وقد بوب البخاري بابا في صحيحه بإسم: ضريبة العبد وتعاهد ضرائب الإماء(46).

2-الضريبة: ما يضرب على الإنسان من جزية وغيرها(47)، وهذا هو المعنى المراد من الضريبة في هذا المبحث.

ثانيا :أنواع الضرائب الأصلية:

الضرائب الأصلية على ثلاثة أنواع وهي:

1- ضريبة الجزية.

الجزية لغة من جزى يجزي جزاء بمعنى قضى، وبمعنى قيام الشيء مقام غيره ومكافأته إياه(48).

والجزية في الإصطلاح: مال يؤخذ من أهل الذمة على وجه الصغار كل عام بدلا عن قتلهم وإقامتهم بيننا(49).

خصائص الجزية:

الجزية حق واجب، أوجبه الله تعالى على أهل الذمة بنص القرآن الكريم، قال تعالى: **"قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين**

أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون"(50)، فقد نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد فتح مكة في أواخر السنة الثامنة للهجرة، بعد أن دخل الناس في دين الله أفواجا، واستقرت الجزيرة العربية على دين الله، وقد أمر الله تعالى نبيه بمجاهدة اليهود والنصارى ولهذا جهز رسول الله صلى الله عليه وسلم لغزو نصارى الروم في أطراف الجزيرة العربية وتوجه في السنة التاسعة إلى تبوك ونزل بها وأقام نحوا من عشرين يوما يبايع القبائل العربية القاطنة حولها على الإسلام، قال الطبري عند تفسير هذه الآية: نزلت على رسول الله في أمره بحرب الروم فغزا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد نزولها غزوة تبوك(51).

الجزية فيها معنى الصغار لأهل الذمة، وهو يأتي على معنيين:

الأول: الصغار بمعنى الخضوع لسلطان الدولة الإسلامية كما قال الشافعي رحمه الله: سمعت رجالا من أهل العلم يقولون: الصغار أن يجرى عليهم حكم الإسلام وما شابه ما قالوا لامتناعهم من الإسلام، فإذا جرى عليهم حكمه فقد اصغروا بما يجري عليهم منه، فعلى هذا المعنى يكون الجزية من الكافرين والخضوع لسلطان المسلمين موجبا للصغار(52).

والمعنى الثاني للصغار: الإذلال عند استيفاء الجزية من الكافرين، وليس المراد بذلك تعذيبهم وضربهم وإنما المراد أن

المسلم يأخذها وهو غير راض ولا مستريح لذلك، لأنه جعلت مقابل الكفر، والحكمة من هذا التصرف ترك الكفر والدخول في الإسلام، كما قال الكياهراسي: فكما يقترن بالزكاة المدح والإعظام والدعاء له، فيقترن بالجزية الذل والذم، ومتى أذنت على هذا الوجه كان أقرب إلى أن لا يثبتواعلى الكفر لمايتداخلهم من الأنفة والعار، وما كان أقرب إلى الإقلاع عن الكفر فهو أصلح في الحكمة وأولى بوضع الشرع(53).

الجزية شرعت مقابل حقن دم أهل الذمة وعدم اضطهادهم واستئصالهم، وهذا من أكبر النعم عليهم، فإذا قارنا بين الجزية المأخوذة منهم وبين الأعمال الوحشية التي يقوم بها أهل العقائد مع المخالفين لهم في المعتمد، كما يفعل الصربيون مع مسلمي البوسنة والهرسك اليوم تكون الجزية نعمة عظيمة مسداة إلى أهل الذمة، ورحمة مهداه إليهم وهي تستلزم شكر الله تعالى والإعتراف للمسلمين بالجميل. الجزية تؤخذ من أهل الذمة مقابل السكنى في دار الإسلام والإقامة فيه بأمان، والإنتفاع بما فيها من مرافق عامة، فتكون الجزية في معنى بدل الإجارة(54). الجزية تضرب على الذكور البالغين العقلاء القادرين على دفعها ولا تضرب على النساء والصبيان والمجانين والفقراء والمعوزين ولا على الرهبان الذين يتفرغون للعبادة في الصوامع ولم يشاركوا في

قتال المسلمين بأبدانهم أو آرائهم(55). الجزية تؤخذ من الذمي مرة واحدة في السنة، وليس لها مقدار محدد، وإنما يرجع في تقديرها إلى اجتهاد إمام المسلمين كما قال الإمام أحمد بن حنبل وأبو عبيد والثوري وغيرهم(56). الجزية تصرف في مصارف الفئ أي: سهم المصالح العامة من بناء المدارس وشق الطرق وحفر الآبار وغير ذلك.

1- ضريبة الخراج.

الخراج لغة من خرج يخرج خروجا أي برز ، وأصله ما يخرج من الشيء من غلة كغلة الأرض، وغلة العبد، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم "(الخراج بالضمان) (57). ويطلق أيضا على الأجرة والإتاوة والضريبة. (58). والخراج في الاصطلاح: ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها(59).

خصائص الخراج:

الخراج حق مالي وضع على الأرض التي فتحت عنوة، وتركت بيد أهلها يزرعونها ويطلق على هذه الأرض: الأرض الخراجية، ومن المقرر في تاريخ التشريع أن هذا الحق كان نتيجة اجتهاد عمر رضى الله عنه ومشاورته للصحابة رضوان الله عليهم، فبعد أن تم فتح العراق والشام ومصر بعث رؤساء الأجناد، وهم: سعد بن أبي

وقاص. وأبو عبيدة عامر بن الجراح، و عمرو بن العاص إلى عمر بن الخطاب لتوزيع الغنائم ومن بينها الأرض على الفاتحين فجمع عمر الصحابة رضوان الله عليهم واستشارهم في ذلك واستقر الرأي على توزيع الأموال المنقولة من سلاح ونقود وذهب وفضة على الفاتحين، واستبقاء الأرض وأهلها على حالهم التي وجدوا عليها مع أخذ الخراج منهم(60). الخراج يهدف إلى عمارة الأرض بالزراعة وعدم تعطيلها، فقد كان المسلمون مشغولين بالفتوحات الإسلامية، وأما أهلها فهم أقدر الناس على زراعتها لعدم انشغالهم بتلك الفتوحات، ولتوفر الخبرة والقدرة على الزراعة لديهم، ولذلك قال عمر في أهلها: يكونون عمار الأرض فهم أعلم بها وأقوى عليها(61).

فرض رضى الله عنه خراج الوظيفة، وهو أن يكون الواجب شيئا يتعلق بالتمكن من الزراعة حتى لو لم يقع الزرع بالفعل، فيؤخذ الخراج ممن بيده الأرض في كل سنة مرة (62). وفي عهد أبي جعفر المنصور (95-158هـ) أصبحت الغلة لا تفي بالخراج المضروب على الأرض، مما أدى إلى التخلي عنها وتعطيلها عن الزراعة، ولهذا أمر بتغيير الواجب إلى خراج المقاسمة، وهو أن يكون الواجب جزءا شائعا من الخارج من الأرض: كالربع والخمس والثلث وما أشبه ذلك، ويتكرر هذا الواجب بتكرر

الزراعة (63). الخراج يؤخذ ممن بيده الأرض مقابل الإنتفاع بها في الزراعة، لأن الأرض بعد الفتح أصبحت ملكا للمسلمين. المقدار الواجب في الخراج يقرره الإمام وفق معايير حددها الفقهاء وهي: مراعاة جودة الأرض ورداءتها، وخفة مؤونة السقي وكثرتها، ونوعية الزروع والثمار، وقربها من المدن والأسواق وبعدها عنها (64). تصرف حصيلة الخراج في مصارف الفيء. الخراج وظيفة مقررة باعتبار الأرض الخراجية ولا تسقط هذه الوظيفة عمن زرعها ولو انتقل إلى الإسلام.

3-ضريبة عشور التجارة.

العشور لغة: جمع عشر وهو جزء من عشرة أجزاء، يقال عشرت القوم إذا أخذت عشر أموالهم، ويقال عشرتهم تعشيرا(65).

والعشر في الاصطلاح: اسم جنس شرعي يطلق على ما يؤخذ من أموال التجارة سواء كان المأخوذ عشر لغويا أو ربعه أو نصفه(66).

خصائص العشور:

العشور حق مالي وضع على أموال التجارة التي ينتقل بها التجار غير المسلمين، فلا تؤخذ من تجار المسلمين(67). العشور ثبتت باجتهاد عمر رضى الله عنه ومشاورته للصحابة رضوان الله عليهم

حيث كتب أبو موسى الأشعري كتابا إلى عمر جاء فيه: إن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر. فرد عليه عمر بكتاب جاء فيه: خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين من كل أربعين درهما درهما، وليس فيما دون المائتين شئ، فإذا كان مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فبحسابه(68) . وكان أول من عشر في الإسلام (أهل منبج) حيث طلبوا من عمر أن يدخلوا عبر أرض المسلمين بتجارتهم فشاور عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فأشاروا عليه به(69).

العشور تؤخذ من غير المسلمين مقابل حماية تجارتهم التي يعبرون بها بلاد المسلمين، كما قال الزيلغي: وكان الإمام أخذه (أي العشر) للحماية، وهو يحمي مال الذمي والحربي أيضا فيكون له ولاية الأخذ(70). العشور المأخوذة من غير المسلمين تعمل على تنمية العلاقات التجارية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول، كما قال السرخسي، إنا إذا عاملناهم بمثل ما يعاملوننا به كان ذلك أقرب إلى مقصود الأمان واتصال التجارات(71). تصرف حصيلة العشور في مصارف الفئ.

المطلب الثاني: مقارنة بين الزكاة والضرائب الأصلية.

تتفق الزكاة والضرائب الأصلية في كونها إلزامية، وحقوق مالية تتولى الدولة جبايتها والإشراف على تحصيلها وتوزيعها، ومراعاة قواعد العدالة في فرضها وتحصيلها، فيراعي في فرضها مقدرة المكلف بها، وظروفه الشخصية، ويراعى في تحصيلها العدل، وأن تحصل في وقت مناسب للمكلف بها.

وتختلف الزكاة عن الضرائب الأصلية من عدة وجوه:

1- الخراج والعشور ثبتا بالإجتهاد والمشاورة بخلاف الزكاة والجزية فإنهما ثبتتا بالنصوص الشرعية.

2- الجزية والخراج والعشور تؤخذ من أهل الذمة، ولا تؤخذ من المسلمين باستثناء الخراج فإنه يستمر على المسلم الذي يزرع أرضا خراجية، في حين أن الزكاة لا تؤخذ إلا من المسلمين لأنها عبادة خاصة بهم وتفتقر إلى نية التقرب إلى الله تعالى.

3- المقدار الواجب في الجزية والخراج والعشور يرجع في تقديره إلى الإمام ومشاورة أهل الإختصاص في ذلك. بينما نجد أن الزكاة محددة المقدار ثابتة النسبة لكل نوع من الأموال التي تخضع للزكاة.

4- تصرف حصيلة الضرائب الثلاث في مصارف الفيء، بينما

تصرف حصيلة الزكاة في المصارف الثمانية المحددة في القرآن.
5- الضرائب الأصلية تجعل مقابل شئ: فالجزية شرعت مقابل حقن الدم والإقامة في دار الإسلام والإنتفاع بالمرافق العامة، والخراج جعل مقابل زراعة الأرض الخراجية والإنتفاع بها، والعشور جعلت مقابل حماية الطريق داخل حدود الدولة الإسلامية في حين أن الزكاة عبادة خالصة لله تعالى شرعت دون مقابل مادي يحصل عليه المزكي.
6- الجزية تؤخذ من الكافر على وجه الصغار لحمله على ترك الكفر والدخول في الإسلام، في حين أن الزكاة تؤخذ على وجه الإكرام والإعظام والدعاء من قبل العامل عليها.
7- خراج الوظيفة يؤخذ ممن بيده الأرض زرعها أو لم يزرعها إذا كانت الأرض صالحة للزراعة، لأن الخراج يتعلق بالتمكن من الزراعة، في حين أن زكاة الزروع والثمار وخراج المقاسمة لا يؤخذان ممن لا يزرع الأرض لأن الواجب يتعلق بالخارج من الأرض.

المطلب الثالث: الأحكام التي تتناول العلاقة بين الزكاة والضرائب الأصلية:
لقد برزت عدة أحكام فقهية تتعلق بالزكاة والضرائب الأصلية

وهي:

أجمع العلماء على أن الجزية تسقط عمن أسلم من أهل الذمة، فلا يطالب بها في مستقبل الزمان (72)، لقوله صلى الله عليه وسلم: (ليس على المسلم جزية)(73)، ولأن الجزية وجبت وسيلة إلى الإسلام فلا تبقي بعده، وقد ألغى عمر بن عبد العزيز ما أحدثه بعض خلفاء بني أمية من إجراء الجزية على من أسلم، وكتب إلى عامله على العراق وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن، أما بعد .. فإن الله بعث محمد داعيا، ولم يبعثه جابيا، فاذا أتاك كتابي هذا فارفع الجزية عمن أسلم من أهل الذمة (74). واختلف الفقهاء في مطالبة من أسلم بجزية ما مضى من السنوات فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة والثوري وأبي عبيد إلى أن الجزية تسقط عمن أسلم في أثناء الحول أو بعده ولو اجتمعت عليه جزية سنين، لقوله تعالى "قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ، وإن يعودوا فقد مضت سنة الأولين"(75)، فالآية تدل على أن الإسلام يجب ما قبله، وأن الكافر إذا أسلم لا يطالب بقضاء ما فاته من صلاة وزكاة وجزية، ولأن الجزية وجبت وسيلة للإسلام فلا تبقى بعده(76). وذهب الشافعية وأبو ثور وابن المنذر وابن شبرمة وأبو يوسف من الحنفية إلى أن الجزية لا تسقط عن الذمي إذا أسلم بعد الحول بخلاف ما إذا أسلم أثناء الحول

فتسقط، ولا يطالب بقسط ما مضى وهو قول عند الشافعية، وفي قول آخر لهم وهو الصحيح عندهم إن الجزية تؤخذ منه بقسط ما مضى من السنة كالأجرة، واستدلوا لذلك بأن الجزية جعلت عوضاً عن حقن الدم والإقامة في دار الإسلام، وقد وصل إلى الذمي المعوض فلا يسقط العوض(77).

والراجح ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من أن الجزية تسقط عمن أسلم، لأن الإسلام يجب ما قبله، ولأنها تؤخذ على وجه الصغار ولأن الإسلام يرغب الكفار في التحول إليه ويتألفهم عليه بإعطائهم من الزكاة ويمكن اعتبار الجزية على من أسلم من هذا الباب فتسقط عنه تأليفاً له على الإسلام.

2-أخذ الزكاة من أهل الذمة بدلاً من الجزية.

اتفق الفقهاء على أن الزكاة لا تؤخذ من الذمي لأنها عبادة خاصة بالمسلمين فلا تجب على غير المسلم(78)، لقول النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: (إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم(79)، وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول

الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والتي أمر بها رسوله(80). وبالرغم من هذا الاتفاق إلا أننا وجدنا بعض المعاصرين ينادي بإسقاط الجزية عن الذميين ومطالبتهم بالزكاة بدلاً من الجزية عملاً بمبدأ المساواة واقتداء بفعل عمر بن الخطاب مع بني تغلب(81)، وموقفه من جبلة بن الأيهم الغساني الذي خيره بين دفع الجزية أو اللحوق بالعدو، ولم يقبل منه الزكاة، فلحق بالعدو ثم ندم عمر على ذلك، ونظراً لاشتراك أهل الذمة في الدفاع عن الموطن والانخراط في الجيوش العربية والإسلامية(82). وللرد على ذلك نقول إن الجزية لا تسقط عن الذميين إلا بالإسلام أو العجز المالي، والزكاة لا تفرض عليهم لأنها عبادة مالية خاصة بالمسلمين، وأما مبدأ المساواة الذي اعتمد عليه من قال بمطالبة الذميين بالزكاة فهو غير معمول به في هذا الموطن لأن الإسلام يقيم دولته على أساس العقيدة ويقسم الناس في المجتمع إلى مؤمنين وكافرين ويخصص لكل فئة أحكاما خاصة بها، فالزكاة تطلب من المسلمين والجزية تطلب من الكافرين لحكمة أرادها الله تعالى وهي إنقاذهم من الكفر، ولا يترتب على ذلك التقسيم هضم لحقوق أهل الذمة الإنسانية من المحافظة على الحياة وغير ذلك، وأما فعل عمر مع بني تغلب فلا يدل على أخذ الزكاة منهم، لأن عمر رضي الله عنه دعاهم إلى الجزية لا إلى الزكاة فأنفوا

وقالوا: نحن عرب خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض الصدقة، فقال عمر: لا آخذ من مشرك صدقة فلحق بعضهم بالروم، فقال النعمان بن زرعة: يا أمير المؤمنين: إن القوم لهم بأس شديد وهم عرب يأنفون من الجزية فلا تعن عليك عدوك بهم، وخذ منهم الجزية باسم الصدقة، فبعث عمر في طلبهم وضعف عليهم، وفي رواية أن عمر قال: هذه جزية فسموها ما شئتم (83)، ومما يؤيد أنها جزية وليست زكاة أنها تصرف في مصارف الفيء لا في مصارف الزكاة. وأما قصة جبلة بن الأيهم فهي لا تدل على أخذ الزكاة منه، لأن عمر رضي الله عنه نادى جبلة وقال له: يا جبيلة فلم يجبه، ثم قال يا جبلة فأجابه، فقال عمر: اختر مني إحدى ثلاث: إما أن تسلم فيكون لك ما للمسلمين وعليك ما عليهم، وإما أن تؤدي الخراج، وإما أن تلحق بالروم، فلحق بالروم(84)، فقد خيره عمر بين ثلاثة أمور ولم يقبل منه الزكاة، وما روي من أن عمر ندم على عدم أخذ الزكاة منه فهو محمول على أخذها كجزية لا كصدقة كما حدث مع بني تغلب، وأما القول بسقوط الجزية بالاشتراك في القتال مع المسلمين فغير مسلم؛ لأن الجزية فرضت على الذميين من أجل الصغار كما صرحت الآية، ولذلك لا تسقط عنهم بمجرد الاشتراك في القتال كما قال الشلبي؛ ألا ترى أن الإمام لو استعان بأهل الذمة سنة فقاتلوا معه لا تسقط عنهم جزية

تلك السنة؛ لأنه يلزم حينئذ تغيير الشرع وليس للإمام ذلك، وهذا لأن الشرع جعل طريق النصرة في حق الذمي المال دون النفس(85).

1- اجتماع الخراج والزكاة على المسلم.

إذا زرع المسلم أرضاً خراجية فهل تؤخذ منه الزكاة بالإضافة إلى الخراج؟ اختلف الفقهاء في ذلك، فذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة إلى جواز اجتماع الزكاة والخراج على المسلم، لأنهما حقان مختلفان: فالخراج وظيفة الأرض، والزكاة تتعلق بالخارج من الأرض(86). وذهب الحنفية إلى عدم جواز اجتماع الزكاة والخراج، فإذا دفع المسلم الخراج سقطت عنه الزكاة لقوله صلى الله عليه وسلم: (لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم) (87)، ولأن سبب وجوبهما واحد وهو الأرض الزراعية النامية(88)، والراجح ما ذهب وأما الحديث الذي استدل به الحنفية فهو ضعيف لأن فيه يحيى بن عنبسه وهو مكشوف الأمر في الضعف لروايته الموضوعات عن الثقات(89).

2- حسم الخراج من الخارج من الأرض الذي يخضع للزكاة.

إذا كانت الأرض التي يزرعاه المسلم خراجية يدفع خراجا عليها فهل يحسم هذا الخراج من الخارج من الأرض ويزكي الباقي؟

ذهب سفيان الثوري وعمر بن عبد العزيز وأحمد بن حنبل إلى أن الخراج المدفوع يحسم من الخارج من الأرض، لا من الزكاة نفسها(90).

3- اجتماع ضريبة العشور مع الزكاة.

اتفق الفقهاء على أن المسلم لا تؤخذ منه ضريبة العشور إذا كان قد أدى ما عليه من زكاة، وقد نقل كثير من الفقهاء الإجماع على ذلك فقال الدردير: الإجماع على حرمة الأخذ من المسلمين وعلى كفر مستحله، ولأنه من المعلوم من الدين بالضرورة(91)، وقال النفراوي: فما يؤخذ في زماننا عند نزول قوافل البن أو القماش فهو من المنكرات المجمع على تحريمها فإن كان مع استحلال الأخذ فكفر، وإن كان مع الاعتراف بحرمته فهو عصيان يستحق أخذه التعزير بعد الرجوع بعينه(92). وقال أبو يوسف: وكل ما أخذ من المسلمين من العشور فسبيله سبيل الصدقة(93)، وقال الماوردي: وأما أعشار الأموال المتنقلة في دار الإسلام من بلد إلى بلد فمحرمة لا يبيحها شرع ولا يسوغها اجتهاد، ولا هي من سياسات العدل ولا من قضايا النصفة، وقل ما تكون إلا في البلاد الجائرة(94)، وقال البهوتي: ويحرم تعشير أموال المسلمين والكلف التي ضربها الملوك على الناس بغير طريق شرعي

إجماعا(95)، ولا يخرج ما يدفعه المسلم للعاشر عن تجارته عن كونه زكاة، وبهذا فسر قول عمر بالنسبة للمسلمين حيث قال أبو عبيد: كان مذهب عمر فيما وضع من ذلك أنه كان يأخذ من المسلمين الزكاة(96).

المبحث الثالث

الزكاة والضرائب الاستثنائية

استحدثت بعد الضرائب الأصلية السابقة عدة أنواع من الضرائب يجمعها إسم الضرائب الاستثنائية، وفيما يلي بيان لحقيقتها والمقارنة بينها وبين الزكاة والأحكام التي تتناول علاقتها بالزكاة.

المطلب الأول: حقيقة الضرائب الاستثنائية

أولاً: معنى الضرائب الاستثنائية.

أطلق العلماء على هذه الضرائب عدة تسميات منها: (توظيف الخراج) باعتبار أن الإمام يوظف على الأغنياء ما يراه كافيا لحاجة الناس في حال خلو بيت المال(97)، ومنها: (الكلف السلطانية) وهي ما يكلف الإمام المثرين والموسرين أن يبذلوا من فضلات أموالهم ما يحصل به الكفاية (98)، ومنها: (المعونة) باعتبار أن المأخوذ من أموال الأغنياء يستعين به الإمام لمقاتلة الأعداء(99)،

ومنها(المكوس)وهي التي يأخذها أعوان السلطان ظلماً عند البيع والشراء (100).

ثانيـــــــاً: حكم فــــــرض الضــــــرائب الاســــــتثنائية

إختلف العلماء في جواز فرض ضرائب إستثنائية تزيد على الزكاة والضــــرائب الأصـــلية الســـابقة على قـــولين:

القـول الأول: ذهب فريـق من العلمـاء منهم الضـحاك بن مـزاحم وغيره(101) إلى عدم جواز فرض الضرائب الاستثنائية واستدلوا لـــــــــذلك بمـــــــــا يلي:

1- ما روي عن فاطمة بنت قيس أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ليس في المال حق سوى الزكاة) (102)، فهو صريح في عدم جواز فرض ضرائب تزيد على الزكاة بالنسبة للمســـــــــــــلم.

2- قال صلى الله عليه وسلم لخالد بن الوليد عندما سب المرأة التي أقيم عليها الحد بسبب الزنا: (مهلا يا خالد فو الذي نفسي بيده لقد تابت توبة لو تابها أهل مكس لغفر له)(103)، فهو يدل على أن المكس من أقبح المعاصي والذنوب والموبقات لكثرة مطالبات الناس له وظلاماتهم عنده، وتكرر ذلك وانتهاكه للناس وأخذ أمـــوالهم بغـــير حقهـــا وصـــرفها في غـــير وجههـــا(104).

3- وعن عقبة بن عامر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (لا يدخل الجنة صاحب مكس) وفي رواية عن رويفع بن ثابت قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إن صاحب المكس في النار)(105).

القول الثاني: ذهب فريق آخر من العلماء منهم الجويني والغزالي والشاطبي وغيرهم إلى جواز فرض الضرائب الإستثنائية لسد حاجة من الحاجات العامة واستدلوا لذلك بما يلي:

1- **قوله تعالى:** "ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة"(106). فقوله تعالى : **"وآتى المال على حبه"** يدل على أن في المال حقا سوى الزكاة، لأنه ذكر بعد ذلك إيتاء الزكاة، فسد حاجة المجتمع بعد أداء الزكاة واجب كما قال القرطبي: اتفق العلماء على أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة فإنه يجب صرف المال إليها(107).

2- قوله تعالى : **"قالوا يا ذا القرنين أن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا"** (108) ، فقد عرض الناس على ذي القرنين أن يتنازلوا عن

جـزء من أمـوالهم ليكـف عنهم مـا يحذرونـه من عاديـة يـأجوج ومأجوج (109)، ولكن ذا القـرنين كـان لا يريـد المـال وإنمـا يريـد الرجال أن يجاهدوا بأنفسهم حيث قال لهم: "أعينوني بقوة"، أي اخدموا بأنفسكم معي فإن الأموال عندي والرجال عندكم، وقال القرطبي: في هذه الآية دليل على أن الملك فرض عليه أن يقوم بحماية الخلق من حفظ بيضتهم وسد فرجتهم وإصلاح ثغورهم من أموالهم التي تفئ عليهم"(110).

3- قوله صلى الله عليه وسلم: (في المال حق سوى الزكاة)(111). فهو صريح في وجوب حقوق مالية أخرى غير الزكاة كالضرائب الإستثنائية.

مناقشة وترجيح:

يلاحظ على القولين السابقين أدلة كل فريق ما يلي:

1- وردت أدلة صحيحة صريحة يدل بعضها على جواز فرض ضرائب استثنائية، وبعضها الآخر يدل على عدم الجواز.

2- حديث (ليس في المال حق سوى الزكاة) ضعيف جدا رواه ابن ماجه بسند ضعيف، لأن فيه أبا حمزة ميمون الأعور وهو ضعيف، وقال ابن حجر: هذا حديث مضطرب المتن، والاضطراب موجب للضعف وذلك لأن فاطمة روته عن المصطفى صلى الله

عليه وسلم بلفظ (إن في المال حقاً سوى الزكاة) وروته بلفظ (ليس في المال حق سوى الزكاة)(112).

3- يمكن الجمع بين الأدلة الصحيحة بحمل أدلة الجواز على ما إذا كانت الزكاة والضرائب الأصلية لا تكفي الحاجات الطارئة، وأدلة عدم الجواز على ما إذا كانت الزكاة والضرائب الأصلية كافية للحاجات العامة، وبناءا على ذلك نقول إن هذا الإختلاف اختلاف أحوال وقوانين وليس اختلاف أدلة وبراهين.

الحالة الأولى: في حالة كفاية الزكاة والموارد الأخرى المشروعة لا يجوز فرض ضرائب استثنائية، وهذا من المتفق عليه بين الفقهاء، وتعتبر هذه الضرائب مكوسا أو ضرائب جائرة، قال السرخسي الحنفي: ما روي من ذم العشار فمحمول على من يأخذ مال الناس ظلما كما هو في زماننا دون من يأخذ ما هو حقه والصدقة (113)، وقال أبو عمرو بن منظور المالكي: الأصل أن لا يطالب المسلمون بمغارم غير واجبة في الشرع، وإنما يطالبون بالزكاة وما أوجبه القرآن والسنة"(114). وقال ابن جماعة الحموي الشافعي: أما الضرائب والأعشار من تجارات المسلمين من الطرق غير الزكاة، والمأخوذ عند بيع السلع من الدواب وغيرها فليس من بيت المال بل هو مكوس معينة وظلامات مبينة لا يبيحها شرع ولا

يجيزها عدل(115)، وقال ابن تيمية: في مدح نور الدين محمود زنكي (569هـ): أسقط الكلف السلطانية المخالفة للشريعة التي كانت تؤخذ بالشام ومصر والجزيرة وكانت أموالاً عظيمة. وهذه الوظائف السلطانية التي ليست لها أصل في كتاب ولا سنة، ولا ذكرها أحد من أهل العلم المصنفين في الشريعة، ولا لها أصل في كتب الفقه والحديث والرأي، هي حرام عند المسلمين حتى عند من يأخذها ويعرف حكم الله(116).

الحالة الثانية: وفي حالة عدم كفاية الزكاة والموارد الأخرى فيجوز فرض الضرائب الاستثنائية لسد الحاجات الطارئة للمجتمع إذا خلا بيت المال من الأموال - كما سيأتي بيانه عند الشروط - وهذا من المتفق عليه بين الفقهاء أيضا. قال محمد بن الحسن الشيباني: لو أراد الإمام أن يجهز جيشا فإن كان في بيت المال سعة فينبغي له أن يجهزهم بمال بيت المال ولا يأخذ منهم شيئاً، وإن لم يكن في بيت المال سعة كان له أن يتحكم على الناس بما يتقوى به الذين يخرجون إلى الجهاد(117). ولما احتاج أمير المؤمنين يوسف بن تاشفين (410 - 500هـ) للمال من أجل تجهيز الجيوش ومدافعة العداء، ولم يكن في بيت المال ما يكفي لسد نفقات ذلك، جمع العلماء والقضاة، وكان من بينهم أبو الوليد

الباجي المالكي (476هـ) وسألهم عن فرض ضرائب على الناس فأجازوا له أن يأخذ من المسلمين ما يفي بتلك الحاجات(118)، وقد أجاز هذا غيرهم من فقهاء المالكية مثل القرطبي(119) (671هـ) وابن منظور المالكي(120) والشاطبي (121) (79هـ). وأجاز الجويني الشافعي (478هـ) فرض الضرائب عند الحاجة حيث جاء في غياث الأمم: إذا وطئ الكفار ديار الإسلام فقد اتفق حملة الشريعة قاطبة على أنه يتعين على المسلمين أن يخفوا ويطيروا إلى مدافعتهم جماعات ووحداناً، حتى انتهوا إلى أن العبيد ينسلون عن رقبة طاعة السادة، ويبادرون الجهاد على الاستبداد، وإذا كان هذا دين الأمة ومذهب الأئمة فإن مقدار الأموال في هجوم أمثال هذه الأموال لو مست إليها الحاجة ، وأموال الدنيا لو قوبلت بقطرة دم لم تعدلها ولم توازيها، فإذا وجب تعريض المهج للتوى (الهلاك) وتعين في محاولة المدافعة على ورطات الردى ومصادمة الردى ، ومن أبدى في ذلك تمرداً فقد ظلم واعتدى، فإذا كانت الدماء تسيل على الحدود الظبات (السيوف). فالأموال في هذا المقام من المتحقرات، وأجمع المسلمون أجمعون على أنه إذا اتفق في الزمان مضيقون فقراء مماقون تعين على الأغنياء أن يسعوا في كفايتهم...(122). وقد أجاز كثير من فقهاء الشافعية فرض الضرائب الاستثنائية مثل الغزالي(123) (505هـ)، والعز بن

عبد السلام(124) (660هـ) والنووي(125) (676هـ) وقد أجاز ابن تيمية الحنبلي فرض الضرائب الاستثنائية حيث جاء في الفتاوي: الأصل أن إعانة الناس بعضهم لبعض على الطعام واللباس والسكنى أمر واجب وللإمام أن يلزم بذلك ويجبر عليه، ولا يكون ذلك ظلماً (126).

ضوابط فرض الضرائب الاستثنائية:

الناظر في فتاوى العلماء السابقين يجد أنهم لم يفتوا بجواز الضرائب الاستثنائية إلا بشروط وقيود قيدوا بها تلك الفتوى، وذلك لئلا تتخذ هذه الفتوى ذريعة لفرض ضرائب جائرة على الناس كما قال الشوكاني: فإن هذه المسألة قد صارت ذريعة لعلماء السوء يفتون بها من قربهم من الملوك وأعطاهم نصيبهم من الحطام، ومع هذا ينسون أو يتناسون هذه القيود(127)، وفيما يلي تفصيل لهذه الشروط:

1- التزام الدولة بتطبيق أحكام الإسلام عامة، والنظام المالي للدولة بخاصة ومراعاة قوانين العدل والإنصاف قال الشاطبي: إنا إذا قررنا إماما مطاعا مفتقرا إلى تكثير الجنود لسد الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار، وخلا بيت المال وارتفعت حاجة الجند إلى مالا يكفيهم فللإمام إذا كان عدلا أن يوظف على الأغنياء ما

يراه كافيا لهم في الحال(128)، وذلك لأن المال في يد الظالم يستأثر به دون المسلمين ويصرفه في غير مصرفه وحينئذ فمهما جمع من الأموال فلن تكفي حاجة الأمة.

توجد حاجات حقيقية لفرض الضرائب: مثل رد عادية المعتدين والدفاع عن دار الإسلام، وإزالة فاقة المسلمين وإطعام الجائعين، وسد نفقات المرافق العامة من تعليم وصحة وتكافل اجتماعي وغير ذلك، فقد اعتبر ابن عابدين بناء مسناة لنهر جيحون من وجوه الحاجات(129) واعتبر الشاطبي بناء سور في بعض مواضع الأندلس من وجوها(130). ولا يعتبر من وجوه هذه الحاجة منع تزايد الثروة وعدم الغنى، لأن الإسلام لا يمنع تزايد الثروة أو الغنى إذا كان بطريق مشروع.

2-أن يخلو بيت المال من الأموال التي تفي بتلك الحاجات كما قال ابن عابدين: ينبغي تقييد ذلك بما إذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك(131)، سواء أكانت تلك الأموال على شكل مدخرات في بيت المال كما قال الشوكاني: ينبغي على الإمام أن لا يدع في بيت المال صفراء ولا بيضاء، لأن دفع ما ينوب المسلمين من النوائب يتعين إخراجه من بيت مالهم، وهو مقدم على أخذ فاضل أموال الناس، لأن أموالهم خاصة بهم وبيت المال مشترك بينهم(132)، وسواء أكانت تلك الأموال على شكل ديون

لبيت المال على الأفراد كما قال ابن تيمية: الأصل أن كل من عنده مال يجب أداؤه... كرجل عنده مال لبيت المال أو عند دين وهو قادر على أدائه فإنه إن امتنع عن أداء الحق الواجب وعرف أنه قادر على أدائه يستحق العقوبة لقوله صلى الله عليه وسلم :(لي الواجد يحل عرضه وعقوبته) (133) واللي: المطل، وقوله صلى الله عليه وسلم: (مطل الغني ظلم)(134)، وسواء أكانت تلك الأموال على شكل مخصصات زائدة لأعوان الحكام من الأمراء أو الوزراء أو الجنود كتخصيص سيارات فارهة لبعض الأعوان أو تخصيص بعض الجنود بالملابس المذهبة كما ذكر كل من العز بن عبد السلام والنووي فقال العز في تقييد فتواه: بشرط أن لا يبقى في بيت المال شيء وتبيعوا مالكم من الحوائص المذهبة (135)، والآلات النفيسة ويقتصر كل الجند على مركوبه وسلاحه(136)، وقال النووي: للظاهر بيبرس لما طلب منه فتوى بجواز فرض الضرائب: أنا أعلم أنك كنت في الرق للأمير (بندقار) وليس لك مال، ثم من الله عليك وجعلك ملكاً، وسمعت أن عندك ألف مملوك له حياصة من ذهب، وعندك مائتا جارية لكل جارية حق من الحلي، فإذا أنفقت ذلك كله وبقيت المماليك بالبنود والصوف بدلاً من الحوائص وبقيت الجواري بثيابهن دون الحلي أفتيتك بأخذ المال من الرعية(137).

3- أن تقصر همم الأفراد والأغنياء عن سد تلك الحاجات، فينبغي أن يسبق فرض الضرائب الاستثنائية حملة تبرعات تدعو إليها الدولة عند نزول الحاجات الطارئة، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم عند نزول حاجة يحض الناس على التبرع لسد تلك الحاجة كما حدث في جيش العسرة، فإن لم تف تلك التبرعات جاز للدولة فرض ضرائب استثنائية.

4-أن يتخذ قرار فرض الضرائب الاستثنائية بعد مشاورة الفقهاء وأهل الإختصاص بذلك، قال القرطبي: وضابط الأمر أنه لا يحل مال أحد إلا لضرورة تعرض فيؤخذ ذلك المال جهرا لا سرا، وينفق بالعدل لا بالاستئثار، وبرأي الجماعة لا بالإستبداد بالأمر(138)، وقال ابن تيمية: فبعض ما وضع- أي من الضرائب-بعضها وضعها بتأويل واجتهاد علمي ديني، واتفق على ذلك الفتوى والرأي من بعض علماء ذلك الوقت ووزرائه(139).

5-أن يقتصر فرض هذه الضرائب على أغنياء المسلمين، فلا تفرض على الفقراء كما صرح بذلك الغزالي والشاطبي والجويني وابن حزم والنووي(140)، لقوله تعالى: "يسألونك ماذا ينفقون قل العفو"(141)، وقوله صلى الله عليه وسلم: (من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له)(142)، ولا تفرض أيضاً على الكافرين ، لأن قضاء

تلـــك الحاجـــات الطارئـــة فـــرض على المســـلمين فقـــط.

6-أن يكون فرض الضرائب مؤقتاً بزوال الحاجة الطارئة، فلا تفرض بصورة مستمرة، حتى لا تطغى على الزكاة وتصبح هي الأصل والزكاة هي الفرع، ولهذا ينبغي على الإمام أن يتفقدها في كل وقت فربما جاء وقت لا يفتقر فيه لزيادة على ما في بيت المال ويستغني عنها(143).

7-أن يراعي العدالة في فرضها وتحصيلها، فيفرض مقدارها بقدر الحاجة الطارئة، ولا يتخذ هذه الحاجة ذريعة لفرض الضرائب الباهظة على الناس.

المطلب الثاني: مقارنة بين الزكاة والضرائب الاستثنائية

تتفق الزكاة مع الضرائب الاستثنائية في كونها إلزامية وحقوق مالية تجب على المسلمين، وتتولى الدولة جبايتها والإشراف على تحصيلها، ومراعاة قواعد العدالة في فرضها وتحصيلها، وتستند في فرضها على أسس واحدة من التكليف والاستخلاف والتكافل الاجتماعي والإخاء.

وتختلف الزكاة عن الضرائب الاستثنائية من عدة وجوه:

1- الضرائب الاستثنائية ثبتت بالاجتهاد والمشاورة بخلاف الزكاة فإنها ثبتت بالنص.

2- الضرائب الاستثنائية مؤقتة بانتهاء الحاجة لها، سمة عدم الإستمرارية بخلاف الزكاة فإنها ثابتة فتجبى من المسلمين ولو لم يكن لها مصارف توجه إليها.

3- الضرائب الاستثنائية غير مقدرة، وإنما يرجع في تقديرها إلى الحاجة النازلة واجتهاد الإمام، أما الزكاة فهي محددة المقادير.

4- الزكاة عبادة بالمعنى الخاص وتفتقر إلى النية عند إخراجها، أما الضرائب فهي ليست عبادة بالمعنى الخاص.

المطلب الثالث: الأحكام التي تتناول العلاقة بين الزكاة والضرائب الاستثنائية

لقد ظهرت عدة مسائل فقهية تتعلق بعلاقة الزكاة بالضرائب الاستثنائية وهي:

1- احتساب الضرائب الاستثنائية العادلة من الزكاة. لا يجوز احتساب الضرائب الاستثنائية التي اضطر الإمام إلى أخذها من مال الأغنياء بالشروط السابقة من الزكاة، بل يجب أن يخرج الزكاة أولا ثم يخرج الضريبة من خالص ماله، لأن الزكاة عبادة خاصة تحتاج إلى نية القربة إلى الله تعالى بخلاف الضرائب الاستثنائية، ولإختلافهما في المصارف، كما قال الهيتمي: إذا اضطر الإمام إلى الأخذ من مال الأغنياء لكان أخذه غير مسقط

للزكـــــاة أيضـــــا لأنـــــه لم يأخـــــذه بإســـــمها(144).

2- احتسـاب الضـرائب الإسـتثنائية الجـائرة من الزكـاة. إذا أجـبر المسلم على دفع ضرائب جائرة من مكوس وعشور تجارات وغير ذلك فهل يجوز احتساب ذلك من الزكاة؟ اختلف العلماء في ذلك فذهب بعض الفقهاء كالسرخسي من الحنفية إلى اعتبارها من الزكاة إذا دفعها بنية الزكاة. فقال: الأصح أن أرباب الأموال إذا نووا عند الدفع التصدق عليهم - أي على الظلمة - سقط عنهم جميع ذلك، وكذا جميع ما يؤخذ من الرجل من الجبايات والمصادرات، لأن ما بأيديهم أموال الناس، وما عليهم من التبعات فوق ما بأيديهم، فهم بمنزلة الغارمين والفقراء حتى قال محمد بن مسلمة: يجوز أخذ الصدقة لعلي بن عيسى بن ماهان والي خراسان(145). وذهب البعض الآخر من الفقهاء كالهيتمي من الشافعية وعليش من المالكية إلى عدم احتساب ما يؤخذ من ضرائب جائرة من الزكاة حيث قال فيمن يحسبها من الزكاة: هذا ظن باطل لا مستند له في مذهب الشافعي، لأن الإمام لم ينصب المكاسين لقبض الزكاة ممن تجب عليه دون غيره، وإنما نصبهم لأخذ عشور أي مال مما وجدوه قل أو كثر وجبت فيه الزكاة أم لا(146). والراجح عدم احتسابها من الزكاة لاختلافهما في المصارف، ولأن احتسابها من الزكاة يؤدي إلى سيادتها على

الزكـاة، ولكن يمكن أن تحسـب تلـك الضـرائب من وعـاء الزكـاة المال الذي يخضع للزكاة كما في الخارج، وتعتبر تلك الضرائب بمنزلة الجائحة التي تصيب المال فلا زكاة فيها كما قال عليش.

المبحث الرابـــع

الزكـــــــــــاة والضـــــــــــرائب المعاصـــــــــــرة

تعتبر الضـرائب هي المحـور الأساسـي في النظـام المـالي الوضـعي للـدول المعاصـرة، وسيشـتمل هـذا المبحث على حقيقـة الضـرائب من حيث معناها وأسسها وأهدافها ومقدارها ووعائه، كما سيشمل على مقارنة بينها وبين الزكاة والأحكام التي تتناول العلاقة بينهما.

المطلب الأول: حقيقـــــــــــــــــة الضـــــــــــــــــرائب

أولا: معـــــــــــنى الضـــــــــــريبة وخصائصـــــــــــها

الضـريبة: فريضـة نقديـة يـدفعها الفـرد جـبرا إلى الدولـة أو إحـدى الهيئات المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحصيل التكاليف والأعبـاء العامـة، دون أن يعـود عليـه نفـع خـاص مقابـل دفـع الضريبة(147).

خصـــــــــــائص الضـــــــــــرائب المعاصـــــــــــرة:

1- الضـريبة فريضـة نقديـة، تـدفع في صـورة نقـود ولا تقبـل الأعيـان

فيها.

2- الضريبة إلزامية تجيبها الدولة جبرا عن الأفراد،لا تقل منهم صرفا ولا عدلا، وإذا امتنع فرد عن دفعها قامت الدولة بالحجز على أمواله وممتلكاته وباعتها لإستيفاء الضريبة وتعتبر دين الضريبة من الديون الممتازة التي تقدم على سائر الديون المتعلقة بذمة المكلف بدفع الضريبة، ومقتضى خاصية الجبر والإلزام في الضريبة أن للدولة وضع قانون الضريبة الذي يحدد وعاءها وسعرها وكيفية تحصيلها.

3- الضريبة تدفع بصفة نهائية لا على سبيل القرض الذي ترده الدولة بعد مدة.

4- الضريبة تدفع بدون مقابل مادي معين، فلا يترتب على دفعها نفع خاص لدافع الضريبة كتخصيص قطعة من الأرض يرعى فيها غنمه.

5- حصيلة الضريبة تفوق في المرافق العامة للدولة المركزية ، ولا تخصص ضرائب كل إقليم لمرافقه.

ثانياً: أسس فرض الضرائب

يستند فرض الضرائب المعاصرة من قبل الدولة إلى نظريتين هما:

1- النظريـــــــــــة التعاقديـــــــــــة (المنفعـــــــــــة):

تقوم هذه النظرية على أساس أن الفرد إنما يدفع الضريبة إلى الدولة في مقابل المنفعة التي تعود عليه من خدمات المرافق العامة المختلفة، فهو يتعاقد مع الدولة تعاقدا ضمنيا على أن ينتفع بالخدمات العامة التي تقدمها الدولة في مقابل دفع الضريبة. ويلاحظ على هذه النظرية صعوبة تحديد المنفعة التي تعود إلى من يدفع الضريبة خاصة بالنسبة لبعض المرافق العامة غير القابلة للإنقسام.

2- نظريـــة ســـيادة الدولـــة(التضـــامن الاجتمـــاعي):

تقوم هذه النظرية على أساس أن الأفراد يسلمون بوجود الدولة كضرورة سياسية واجتماعية تقوم على تحقيق مصالحهم وحاجاتهم العامة،والقيام بهذه المهمة يكلف الدولة أعباء مالية كثيرة، فلابد من تضامن الأفراد مع الدولة في تحمل هذه الأعباء. ولما كان من غير الممكن ترك الأمر إلى الأفراد دون تقدير لمقدار مشاركتهم في تلك الأعباء قامت الدولة بما لها من سيادة بفرض الضرائب لتحديد مقدار تلك المشاركة. وبالرغم مما لحق هذه النظرية من انتقادات مثل كونها لا تمنع الأفراد من التهرب من دفع الضريبة إلا أنها تعتمد في تبرير فرض الضريبة في النظام المالي الوضعي عند كثير من الباحثين(148).

ثالثـــــــــــاً: أهـــــــــــداف الضـــــــــــرائب

يقصد المشرع المالي الوضعي من تشريع الضرائب المعاصرة تحقيـــــــــــق الأهـــــــــــداف التاليـــــــــــة:

1- الضريبة مورد مالي تنفق الدولة المعاصرة منه على حاجاتها العامـــة.

2- الضريبة وسيلة لتحقيق سيادة الدولة الداخلية والخارجية، فهي تســـــــتخدم كوســـــــيلة للســـــــيطرة على الأفـــــــراد، كمـا تسـتخدم كـأداة من أدوات السياسـة الخارجيـة مـع الـدول الأخـــــرى، وذلـــــك عن طريـــــق فـــــرض الرســـــوم الجمركيـــة المناســـبة.

3- الضـريبة وسـيلة لتحقيـق الأغـراض الاقتصـادية، فتفـرض الدولـة ضـرائب مرتفعـة على بعض السـلع المسـتوردة لحمايـة الصـناعة المحلية، كما تستخدم الضرائب للعمل على الاستقرار الاقتصادي غـير المشـوب بالتضـخم أو الانكمـاش، ففي حالـة التضـخم ترفـع الدولــة الضــرائب لامتصــاص كميــة النقــود الزائــدة، وفي حالــة الانكمـاش تخفض الضـرائب لزيادة إنفـاق الأفراد وامتصـاص القـوة الشـــرائية لـــديهم.

4- الضريبة وسيلة لتحقيق الأهداف الاجتماعية، فتلجأ الدولة إلى تخفيض الضــرائب على بعض الســلع الــتي ينتج عنهــا أضــرار

اجتماعيـة كالمشـروبات الروحيـة، وتخفـف الضـرائب عن ذوي الأعبـاء العائليـة وتعفي بعض الهيئـات الـتي تقـوم بخـدمات اجتماعية(149).

رابعـــــــــا: وعـــــــــاء الضـــــــــريبة

نظرا للتطور الاجتماعي في هذا العصر تطور مفهوم الضريبة من حيث الوعاء، وأصبحت تفرض على ما يملكه الشخص بدلا من أن تفرض عليه شخصياً، وظهر مبدأ القدرة على الدفع نتيجة ظهور فكـرة العدالـة الضـريبية، ووضـعت عـدة مقـاييس لقيـاس قـدرة المكلف بدفع الضريبة، وتتمثل في حجم الدخل الدوري، وحجم الثروة المتراكمة، وحجم الاستهلاك الجاري(150)، وبناء على ذلك فوعاء الضريبة قد يكون الدخل الدوري أو رأس المال، أو الثروة عند تداولها أو استهلاكها ولا يدخل في وعاء الضريبة جميع ثـــروة الفـــرد. وفيمـــا يلي بيـــان لهـــذه الأنـــواع:

1- ضريبة الدخل: وهي تعد اليوم من أهم الضرائب، وذلك لانتشار التجارة والصناعة، وظهور أنواع كثيرة من المهن، هذا بالإضافة إلى تجدد الدخل بصفة دورية منتظمة، والمراد بالدخل: كل ناتج نقدي أو قابل للتقدير بالنقود يحصل عليه صاحبه بصفة دورية أو قابلة للدورية من مصدر مستمر أو قابل للإستمرار(151)، ويدخل

تحت هذا النوع من الضرائب: ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وضريبة كسب العمل.

2- ضريبة راس المال، وهي تشمل جميع الضرائب المتعلقة بالأموال العقارية والمنقولة وضريبة التركات، وهي التي تفرض على التركة ككل، وضريبة الأيلولة، وهي التي تفرض على الورثة كل حسب نصيبه.

3- ضريبة الثروة عند تداولها أو استهلاكها: وهي التي تفرض على المبيعات والمشتريات: كالضرائب الجمركية، وضريبة المبيعات، وتسمى الضرائب غير المباشرة، لأن دافع الضريبة ينقل عبئه إلى المستهلك.

خامسا: القواعد العامة التي تحكم فرض الضرائب

نظرا لعدم تحديد مقدار ثابت للضريبة وضع العلماء مثل (آدم سميث- 1776م) عدة قواعد عامة تحكم فرض الضرائب وهي(152).

1- العدالة والمساواة: ويقصد بهما أن يسهم جميع رعايا الدولة في النفقات الحكومية كل حسب قدرته وطاقته، ودخله، فتتصاعد الضريبة بتزايد الدخل.

2- اليقين: والمراد به تحديد القوانين والتشريعات التي تتعلق

بالضريبة تحديدا واضحاً لا لبس فيه ولا غموض لقطع الطريق على الجابي الذي تسول له نفسه باللعب في مقدار الضريبة أو وعاءها.

3- الملاءمة ويقصد بها وضع إجراءات مناسبة لقدرة المكلف على دفع الضريبة، فيختار الوقت المناسب لدفعها، وقد تستوفي منه على أقساط.

4- الاقتصاد في نفقات تحصيل الضرائب بحيث لا تزيد النفقات على مجموع الضرائب أو أن يكون المبلغ المتبقي بعد حسم التكاليف زهيدا.

المطلب الثاني: مقارنة بين الزكاة والضرائب المعاصرة

تتفق الزكاة مع الضرائب المعاصرة في كونها إلزامية، تتولى الدولة جبايتها والإشراف عليها، وذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية.وتختلف الضرائب المعاصرة عن الزكاة من عدة وجوه منها:

1- الضريبة من وضع البشر، أما الزكاة فقد فرضها الله تعالى.

2- الزكاة عبادة مالية يقترن بها روح الإيمان والإخلاص لله تعالى والإحتساب حيث إن دافعها يرجو الأجر والثواب من الله تعالى قال تعالى: **"والذين ينفقون أموالهم في سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا**

هم يحزنـون"(153). في حين أن الضـريبة فريضـة ماليـة تفرضـها الدولـة، وهي بعيـدة كـل البعـد عن المعـاني الإيمانيـة من إخلاص واحتسـاب وأي وازع ديـني، ولـذا يشـعر دافعهـا بالاسـتثقال والاسـتكثار والضـجر والملـل فيلجـأ إلى التهـرب من دفعهـا.

3- الزكـاة تهـدف إلى تزكيـة النفس وتطهيرهـا، فهي تطهـر نفس الغـني من البخـل والشـح، وتطهـر نفس الفقـير من الحقـد والغـل وتحليهـا بالسـماحة والرضـا بالمقسـوم، في حين أن الضـريبة لا تهـدف إلى تزكيـة النفس وتطهيرها ، وإنما تهدف إلى أهداف مادية بحتة ليس لها أية علاقة بالجوانب النفسية والأخلاقية، وهذا مما يؤدي إلى عدم الاقتناع بهـا.

4- حاول علماء الضريبة وضع نظريات لتبرير أخذها من الناس مثل نظرية المنفعة، ونظرية التضامن الاجتماعي، إلا أنها لم تنجح في اقناع الناس بدفع الضريبة للدولة وتفنن الناس في الإحتيال عليها والتهرب من دفعها. في حين أن الإسلام أقام فريضة الزكاة على عدة أسس منطقية مقنعة مثل التكليف الشرعي، والاستخلاف والإخـاء بين المؤمـنين والتكافـل الاجتمـاعي وقـد نجحت هـذه النظريـات في إقنـاع النـاس بـدفع مـا فـرض عليهم من زكـاة دون احتيـال أو تهـرب.

1- الضريبة تجبى من قبل الدولة جبراً عن الأفراد، ولا تقبل فيها صرفا ولا عدلا، ولا تسمح للناس أن يخرجوها بأنفسهم، وهذا مما يزيد نفقات التحصيل والجباية(154)، في حين نجد أن الدولة الإسلامية تترك للأفراد توزيع زكاة بعض الأموال بأنفسهم كالأموال الباطنة وهذا مما يؤدي إلى تقليل نفقات الجباية، هذا بالإضافة إلى تنمية العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع كما ورد في الحديث أن إعطاء الزكاة إلى القريب صلة.

2- عقوبة الممتنع عن دفع الضريبة تقف عند العقوبات الدنيوية من حبس وإجبار على التنفيذ، وفرض غرامات مالية، وهي عقوبات يمكن الإحتيال للتخلص منها، في حين نجد أن عقوبة الممتنع عن أداء الزكاة تتعدى العقوبات الدنيوية إلى الأخروية من خلود في النار للممتنع عنها جحودا، ووعيد شديد للممتنع عنها بخلا، وهي عقوبات لا يستطيع الإنسان أن يحتال للتخلص منها.

3- الضريبة تؤخذ من عموم المواطنين القاطنين في الدولة على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم، فيحين أن الزكاة خاصة بالمسلمين.

4- الضريبة تجب في جميع الأموال دون تفريق بين طيب وخبيث، نام وغير نام، في حين أن الزكاة لا تجب إلا في الأموال الطيبة النامية فتجب في النقود وعروض التجارة والزروع والثمار، ولا تجب في العقارات المعدة للسكن ولا في التركات ولا في الأموال

الخبيثة كالربا والخمور وغير ذلك، وهذا مما يحقق البركة في المال الذي تجبيه الدولة.

5- الضريبة تتضمن اعفاءات لبعض الإيرادات التي يستوردها بعض المقربين من الحكام(155)، في حين أن الزكاة تجب على كل مسلم يملك مالاً تتوفر فيه شروط واجب الزكاة، ولا يعفى منها أحد سواء أكان رئيسا أو مرؤوسا، وهذا مما يحقق العدل والمساواة في المجتمع.

6- الضريبة تفرض على الدخل الدوري للأفراد وأرباح رؤوس الأموال وبعض الممتلكات كالتركات والعقارات ولا تفرض على جميع ثروة الفرد وهذا مما يؤدي إلى أن الضريبة تجبي من الفرد مرة واحدة في العمر عند امتلاك المال، ولا تتكرر على المال نفسه بتكرار السنوات. في حين أن الزكاة تفرض على جميع ثروة الفرد سواء أكانت دخولا أم رؤوس أموال مدخرة وتتكرر في كل سنة وهذا مما يؤدي إلى زيادة حصيلة الزكاة على حيلة الضريبة.

7- الضريبة متغيرة المقدار، حيث تتغير بتغير الحاجات والنفقات العامة والموارد المالية للدولة فتصل إلى درجة الإلغاء في النفطية، وتصل إلى 300% في الدول غير النفطية، كما أنها تتغير بتغير الدخل فتزيد بزيادته، ولهذا وجد في أنظمتها ما يسمى بالتصاعد الضريبي. بينما نجد أن الزكاة ثابتة المقدار، فتفرض بنسبة ثابتة لا

تتغير بتغير الحاجات ولا تغير الموارد ولا تغير الدخل ويجب على الغني إخراجها ولو انعدمت الحاجة إليها.

8- نظام الضريبة المعاصرة يكتنفه كثير من التعديلات والتغييرات والإضافات دون علم الأفراد بهدف سد النواقص وعلاج العيوب ويترتب على هذا عدم معلومية الضريبة المقررة على الفرد وعدم وضوحها في حين أن الزكاة تتصف بالمعلومية والوضوح فالأحكام المتعلقة بها واضحة ومعلومة لدى الأفراد لا تعديل فيها ولا زيادة.

9- ضريبة الدخل تستحق في نهاية كل سنة ميلادية (شمسية) ولا يتقيد بمبدأ سنوية الضريبة في بعض الحالات مثل تغيير الممول لسنته المالية، أو تغيير الشكل القانوني للمنشأة أو تصفية المشروع. في حين أن الزكاة تجب في نهاية كل سنة قمرية (هجرية) ويتقيد بمبدأ سنوية الزكاة في جميع الحالات ولا عبرة بتغيير المزكي لسنته المالية أو إنهاء أعماله التجارية أو تغيير شكل المستغلات أو تصفية المشروع أو غير ذلك ولا يسقط شرط حولان الحول إلا في حالة أن يكون الدخل من الزروع والثمار أو المعادن لأنها كلها نماء، فتزكى وقت استفادتها.

10- الضريبة تصرف في النفقات العامة للدولة، فتوجه لسد حاجة المرافق العامة من صحة وتعليم ودفاع وأمن وطرق وغير ذلك، في حين أن الزكاة تصرف في المصارف الثمانية المنصوص عليها في

القـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــرآن.

11- الضريبة تجمع في الأقاليم المختلفة التابعة للدولة وترسل إلى الميزانيـة العامـة في عاصـمة الدولـة، ولا تصـرف في الإقليم الـذي جمعت فيه فيما عدا بعض الضرائب والرسوم المحلية. في حين أن الأصـل في الزكـاة أنهـا تصـرف في الإقليم الـذي جمعت فيـه ولا تنقـل منـه إلى عاصـمة الدولـة الإسـلامية إلا عنـد عـدم وجـود مستحق، أو عند وجود مسوغ شرعي يستدعي النقل، من وجود أفراد أكثر حاجة، أو وجود قريب محتاج أو غير ذلك، وهذا مما يخفف الأعباء المالية على الدولة، ويؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بين الســـــــــــــــــــــــــــــــــــكان.

12- الضريبة تقوم على أنها تكلفة من تكاليف الاستثمار ولذا ينقل الممـول عبئهـا إلى المسـتهلك فيتحملهـا جميـع المسـتهلكين بمن فيهم الفقراء(156)، في حين أن الزكاة إنفاق في سبيل الله يتحملها الغني صاحب المال ولا يحاول نقل عبئها إلى المستهلك، وهذا يؤدي إلى حصر الزكاة في فئة الأغنياء دون الفقراء.

المطلب الثالث: الأحكام التي تتناول علاقة الزكاة بالضرائب المعاصـــــــــــــــــــــــــــــــــــرة

لقـد أدى ظهـور الضـرائب المعاصـرة إلى بـروز عـدة أحكـام فقهيـة

تتنـــــــــاول علاقـــــــــة الزكـــــــــاة بهـــــــــا وهي:

1- حكم فرض الضرائب المعاصرة: تعتمد الدول المعاصرة في نظامها المالي على الضرائب، فما حكم فرضها على الناس في المجتمع الإسلامي؟ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي النظر إلى أمـــــــــــــــــــــــــرين همـــــــــــــــــــــــا:

الأمر الأول: مدى مراعاة الضرائب المعاصرة لشروط فرض الضرائب الاستثنائية التي سبق أن ذكرناها في المبحث الثالث، فبالنظر في تلك الشروط نجد أنها غير متحققة في الضرائب المعاصرة، فكثير من الدول المعاصرة لا تطبق النظام المالي الإسلامي بما فيه من زكاة وخراج وغير ذلك، ولا يتوفر في هذه الضرائب شرط قصرها على الأغنياء ، وإنما تؤخذ من الفقراء والأغنيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــاء.

الأمر الثاني: أثر هذه الضرائب على الزكاة، فقد جاءت الضرائب المعاصرة لتحل محل الزكاة وتعمل على إبعادها عن الواقع وعزلها عن السلطة لتصبح كأنها إحسان فردي بحت لا صلة له بالدولة ولا علاقة لها بنظام المجتمع، ويظهر هذا جلياً من خلال التشريعات المتعلقة بالضرائب في الدول العربية المعاصرة: ففي الأردن كانت الزكاة في الأربعينات وأوائل الخمسينات إلزامية وصدرت في ذلك قوانين وأنظمة، وظلت كذلك حتى سنة

(1954م) وهي السنة التي صدرت فيها قوانين ضريبة الخدمات الاجتماعية فنصت المادة السادة منها على إلغاء قانون فريضة الزكاة والأنظمة التي صدرت بمقتضاه، وربما كان سبب الإلغاء و عدم شمولية قانون الزكاة للأحكام المتعلقة بها، وكان الأولى تعديل قانون الزكاة بدلاً من إلغائه(157).

بناء على ذلك فلا يجوز فرض ضرائب معاصرة على المسلمين وغيرهم في الدول المعاصرة، لأنه لا يجوز أن يؤخذ من مال المسلم شيء إلا بحق شرعي دلت عليه الأدلة الشرعية كالزكاة. وأما غير المسلمين فلا تؤخذ منهم ضرائب غير ما هو مقرر شرعاً عليهم كالجزية والخراج، ولأن قضاء الحاجات مفروض على المسلمين دون غيرهم.

2- التهرب من الضرائب المعاصرة: السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان بعد بيان الحكم الشرعي في فرض الضرائب المعاصرة هو:ما حكم التهرب من دفع هذه الضرائب إذا كان المسلم ملتزما بدفع الزكاة؟ إذا قلنا بعدم جواز فرض الضرائب المعاصرة، لكونها ضرائب وضعية، ولم يراع فيها شروط فرض الضرائب في الإسلام، فإن التهرب من دفعها لا يترتب عليه أية عقوبات أخروية، لأن عقوبة التهرب من دفع الضرائب الوضعية تقتصر على العقوبات الدنيوية دون الأخروية فلا إثم على الممتنع من دفعها في الآخرة.

وأما العقوبات الدنيوية التي تتعلق بالضرائب الوضعية فهي تلحق بالممتنع أضرارا مالية وبدنية، فعلى المسلم أن يوازن بين دفع الضريبة، وتلك الأضرار ويختار أهون الضررين، فإذا ترتب على التهرب من دفع الضرائب أضرار كبيرة فلا يلجأ إلى التهرب عملاً بالقاعدة الفقهية (يختار أهون الضررين) .

3- احتساب الضرائب المعاصرة من الزكاة: إذا اجبر المسلم على دفع ضرائب وضعية معاصرة فهل يجوز احتساب ما يدفعه من الزكاة المفروضة عليه؟ إن الحكم في هذه المسألة لا يختلف عن الحكم الذي قررناه في مسالة احتساب الضرائب الاستثنائية الجائرة من الزكاة واخترنا عدم احتسابها من الزكاة، ولكن قيمة احتساب تلك الضرائب من وعاء الزكاة فتحسم تلك الضرائب من المال الذي يخضع للزكاة ويزكي الباقي كما تحسم الديون التي يطالب بها المزكي حتى نهاية الحول.

4- احتساب الزكاة من الضرائب المعاصرة: في الدول التي تعتبر الضرائب الوضعية هي الأصل وتؤخذ على سبيل الإلزام، والزكاة هي الفرع وتؤخذ على سبيل التطوع اجتهدت المؤسسات الزكوية في إيجاد حوافز على دفع الزكاة، ومن هذه الحوافز، حسن مقدار الزكاة من وعاء الضريبة، وقد مر هذا الحافز في الأردن بمرحلتين.

المرحلة الأولى: في سنة 1978م، صدر قانون مؤقت لصندوق

الزكاة وقد نص هذا القانون على تنزيل الزكاة المدفوعة للصندوق من الدخل الخاضع للضريبة، بحيث لا يتجاوز (المحسوب)25% من ذلك الدخل.

المرحلة الثانية: في سنة 1982م، عدلت المادة الخاصة بذلك الحافز، ونصت على تنزيل كامل مبلغ الزكاة المدفوع للصندوق من الدخل الخاضع للضريبة، وقد أكد قانون صندوق الزكاة لسنة 1988م هذا الحافز في صورته المعدلة حيث جاء في المادة السابعة من القانون: يسمح لأي فرد بتنزيل كامل مبلغ الزكاة الذي دفعه للصندوق خلال السنة السابقة لسنة التقدير من دخله الخاضع لضريبة الدخل بمقتضى قانون ضريبة الدخل المعمول به (158). وبالرغم من وجود هذا الحافز إلا أنه قد ظلت موارد الصندوق ضعيفة وذلك لاعتماد الناس على توزيع زكاة أموالهم بأنفسهم وضعف الثقة بالجهات الرسمية التي تشرف على الصندوق(159)، ولهذا نقترح إسناد الإشراف إلى أهل العدالة والأمانة والسمعة الطيبة بين الناس.

الخاتمة

بعد هذا العرض السريع لعلاقة الزكاة بالضرائب والأحكام الفقهية التي تتعلق بها نستطيع أن نوجز أهم ما انتهينا إليه في النقاط

التاليـــة:

1- الزكاة ليست هي المورد الوحيد في النظام المالي الإسلامي، وإنما يضاف إليها الجزية والخراج والعشور والغنائم والفئ وإيراد العقـــــــــــــــــارات العامـــــــــــــــــــة.

2- يـــراعى في الزكـــاة المفروضـــة على المســـلمين والضـــرائب المفروضة على غير المسلمين العدل والمقدرة المالية للمكلف.

3- ضريبة الجزية المفروضة على أهل الذمة من أعظم النعم المهداة إليهم فالــذمي مقابــل دفــع هــذه الضــريبة يعيش في المجتمــع الإسلامي في أمن وأمان دون اضطهاد أو استئصال أو أي انتهاك للأعراض.

4- ضريبة العشور التجارية لا تفرض على المسلمين الذين يؤدون زكاة أموالهم ويعتبر المأخوذ منهم بعد دفع الزكاة مكوساً غير مشـــروعة.

5- ضريبة الجزية المفروضة على أهل الذمة لا تستبدل بالزكاة ولو كـان المقـدار المـأخوذ منهم مسـاويا لمقـدار الزكـاة أو ضـعفه.

6- يجـوز فـرض ضـرائب اسـتثنائية مؤقتـة على أغنيـاء المسـلمين لمواجهـة الحاجـات الطارئـة بشـروط وهي: خلـو بيت المـال من

الأموال، وتطبيق أحكام الإسلام وجمع الزكاة من المسلمين، ومشاورة أهل العلم والرأي.

7- لا يجوز احتساب الضرائب الاستثنائية ولا الضرائب الوضعية المعاصرة من الزكاة، ويمكن أن تحسب من المال الذي تجب فيه الزكاة، كما تحسم الديون التي يطالب بها المزكي حتى نهاية الحول.

8- ضريبة الدخل تفرض على الدخل في كل سنة ولا تتكرر هذه الضريبة على المدخرات في السنوات الماضية ومقتضى هذا أن الضريبة تفرض على المال مرة واحدة في العمر في حين أن الزكاة تتكرر بتكرر السنوات لأنها تفرض على رأس المال والأرباح، وهذا يؤدي إلى أن حصيلة الزكاة في المجتمع أكثر من حصيلة الضرائب.

9- الضرائب المعاصرة على كثرتها لم تتمكن من سد حاجة المجتمع ولا القضاء على مشاكل الفقر والبطالة والتخلف، في حين أن الزكاة استطاعت أن تسد حاجة المجتمع وتقضي على تلك المشاكل إلى المستوى الذي تعذر في بعض الأحيان وجود مستحقين لها.

10- نظام الضرائب المعاصرة لم يتمكن من القضاء على ظاهرة

التهرب الضريبي، في حين أن المجتمع الإسلامي الذي طبق نظام الزكـــــاة لم توجـــــد فيـــــه هـــــذه الظـــــاهرة.

11- نناشد الدول الإسلامية تطبيق نظام الإسلام وإحلال نظام الزكاة والضرائب المشروعة محل النظم الضريبية الوضعية، والعمل على إصدار قوانين تنظم أحكام الزكاة والضرائب المشروعة بحيث تكون ملزمة ويسند تنفيذ تلك القوانين إلى أهل الأمانة والخبرة والعدالة ممن يثق الناس بهم.

المراجـــع

أولا: تفســـــــــــــير القـــــــــــــرآن الكـــــــــــــريم:

1-أحكـام القـرآن لأبي بكـر أحمـد بن علي الـرازي الجصـاص (ت370هـ)، دار الكتاب العربي بيروت، مصور عن الطبعة الأولى، مطبعة الأوقاف الإسلامية بدارالخلافة العلية، 1335هـ.

2-أحكـام القـرآن لأبي الحسـن علي بن محمـد الطـبري المعـروف بالكياهراسي (ت405هـ)، مطبعة حسان بالقاهرة ، ط1.

3-أحكـــام القـــرآن لأبي عبـــد الله محمـــد بن ادريس الشـــافعي (ت204هـ) دار الكتب العلمية بيروت 1980.

4-تفسير أبي السعود - دار العصور للطبع القاهرة 1928م.

5-تفسير القرآن العظيم لأبي الفداء اسماعيل بن كثير الدمشقي (774هـ) دار المعرفة بيروت.

6-الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (671هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ،1965م.

7-جامع البيان في تفسير القرآن لمحمد بن جرير الطبري(ت309هـ)،دار المعرفة ببيروت 1983م.

ثانياً: الحديث وشروحه

8-الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام(244هـ)، مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، ط1 ، 1388هـ-1968م.

9-سنن ابن ماجه لمحمد بن يزيد(ت27هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة

10-سنن أبي داود - لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني(ت275هـ) دار إحياء السنة المحمدية.

11-سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة(279هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

12-السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن الحسين بن عل البيهقي(458هـ)، دار الفكر ، بيروت.

13-صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخار(256هـ)، المكتب الإسلامي باستانبول،1979م.

14-صحيح مسلم لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري(261هـ) طبعة إدارة البحوث العلمية بالرياض 1400هـ-1980م.

15-صحيح مسلم بشرح النووي، ليحيى بن شرف مري الحوراني النووي (676هـ) المطبعة المصرية بالقاهرة.

16-عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري، للشيخ بدر الدين بن محمد محمود بن أحمد العيني (855هـ) - دار الفكر ببيروت.

17-فتح الباري لأبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر(852هـ) مطبعة مصطفى الحلي بالقاهرة، 1378هـ-1959م.

18-فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي، دار المعرفة ببيروت.

19-مجمع الزوائد، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (807هـ)، دار الكتاب العربي ببيروت.

20-الموطأ للإمام مالك بن أنس (179هـ)، مع تنوير الحوالك، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

21-مسند الإمام أحمد لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (241هـ)، دار صادر ببيروت.

22-نصب الراية لأبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي (672هـ)، المكتب الإسلامي ببيروت، ط2-1393هـ.

23-نيل الأوطار لمحمد بن علي الشوكاني (1250هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، الطبعة الأخيرة.

ثالثاً: كتب الفقه

الفقه الحنفي

24-الاختيار لتعليل المختار، لعبد الله بن محمود الموصلي (683هـ)، دار المعرفة ببيروت.

25-بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (587هـ)، مطبعة الإمام بالقاهرة1972م.

26-تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي . (743هـ) ، دار المعرفة ببيروت.

27-حاشية سعدي جلبى على العناية، لسعد الله بن عيسى (ت9945هـ)، على هامش فتح القدير لابن الهمام، مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة، ط1، 1970.

28-حاشية الشهاب على تبيين الحقائق ، لشهاب الدين أحمد الشلبي، على هامش تبيين الحقائق، دار المعرفة ببيروت.

29-الخراج، لأبي يوسف يعقوب بن ابراهيم (182هـ)، دار المعرفة ببيروت مصور عن الطبعة السلفية.

30-رد المحتار على الدر المختار، لمحمد أمين الشهير بابن عابدين (1252هـ)، دار الفكر ببيروت،1979م.

31-السير الكبير، لمحمد بن الحسن الشيباني، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، مصر.

32-الفتاوى الهندية، للشيخ نظام الدين وجماعة من علماء الهند (1070هـ)، دار إحياء التراث العربي بيروت ط3، 1980م.

33-فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (861هـ) مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة، ط1، 1970م.

34- اللباب في شرح الكتاب للشيخ عبد الغني الغنيمى الميداني، (1298هـ)، دار الحديث بيروت.

35-المبسوط لأبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي (483هـ)، دار المعرفة بيروت.

36-الهداية شرح بداية المهتدي لأبي الحسن علي بن ابي بكر عبد الجليل المرغيناني(593هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة.

الفقه المالكي

37-الاعتصام لإبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، دار المعرفة ببيروت 1982م.

38-جواهر الإكليل على مختصر خليل، للشيخ صالح عبد السميع الآبي، مع علماء القرن الرابع عشر الهجري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

39-حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لشمس الدين محمد بن عرفة الدسوقي (1230هـ) دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة.

40-الشرح الصغير للدردير مع بلغة السالك للصاوي، دار الباز بمكة المكرمة 1398هـ-1978م.

41-فتاوي الشاطبي لإبراهيم بن موسى الشاطبي(ت79هـ)، مطبعة الكواكب بتونس ط2-1985م.

42-الفواكه الدواني لأحمد بن غنيم النفراوي (ت1120هـ)، دار المعرفة ببيروت

43-قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية، لمحمد بن أحمد بن جزي الغرناطي(ت741هـ)، دار العلم للملايين ببيروت.

44-المقدمات لبيان ما اقتضته المدونة من أحكام ، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد(520هـ)، دار الفكر ببيروت.

45-منح الجليل على مختصر خليل لمحمد بن أحمد عليش (ت1299هـ)، مكتبة النجاح، ليبيا.

الفقه الشافعي

46-الإجماع لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (318هـ)، دار الدعوة بالقاهرة، ط3-1402هـ.

47-الأحكام السلطانية لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي (450هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهر1958.

48-روضة الطالبين وعمدة المفتين، ليحيى بن شرف مري الحوراني النووي(676هـ)، المكتب الإسلامي ببيروت، ط2-1985م.

49-الزواجر عن اقتراف الكبائر، لأحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (ت974هـ)، دار المعرفة ببيروت.

50-شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد محمد الغزالي (ت505هـ)، مطبعة الإرشاد، بغداد ، 1971م.

51-غياث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين الجويني (ت478هـ)، دار الدعوة بالإسكندرية 1979م .

52-المجموع شرح المهذب ليحيى بن شرف بن مري الحوراني النووي (676هـ)، دار العلوم للطباعة بالقاهرة 1972م.

53-المستصفى من علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت505هـ) ، دار صادر ببيروت.

54- مستند الأجناد في آلات الجهاد، لمحمد إبرهيم بن جماعة الحموي (ت723هـ)، الدار الوطنية للتوزيع والطعلان، بغداد 1983م.

55-مغني المحتاج، للشيخ محمد الشربيني الخطيب(977هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة،1958م.

56-نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لشمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزه الرملي(1004هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، 1938م.

الفقه الحنبلي

57-أحكام أهل الذمة لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر الزرعي المعروف بابن القيم(751هـ) ،دار العلم للملايين ببيروت.

58-الأحكام السلطانية، لأبي علي محمد بن الحسين الفراء (458هـ)، مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة، ط2، 1966م.

59-الاستخراج في أحكام الخراج ، لعبد الرحمن بن رجب البغدادي (795هـ)، دار المعرفة ببيروت.

60-الأموال المشتركة لشيخ الإسلام بن تيمية (728)، مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة، ط1، 1968م.

61-القواعد في الفقه الإسلامي لعبد الرحمن بن رجب (ت795هـ)، مكتبة الكليات بالقاهرة،ط1، 1973م.

62-كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن ادريس البهوتي (1051هـ)، مطبعة الرياض الحديثة بالرياض.

63-المبدع في شرح المقنع لأبي عبد الله محمد بن مفلح (763هـ)، المكتب الإسلامي ببيروت، ط1، 1981م.

64-مجموعة الفتاوي لابن تيمية (728هـ)، دار المعرفة ببيروت.

65-المغني عن مختصر الخرقي، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة (620هـ) ، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.

المذاهب الأخرى

66-اختلاف الفقهاء لمحمد بن جرير الطبري، عني بنشره يوسف شخت 1933م.

67-السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، للشوكاني، دار الكتب العلمية ببيروت،1985م.

68-المحلي، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (456هـ)، دار الإتحاد العربي بالقاهرة 1388هـ-1968م.

رابعا: كتب اللغة والمصطلحات

69-أساس البلاغة لمحمود بن عمر الزمخشري(ت538هـ) - دار صادر بيروت 1979م.

70-تحرير ألفاظ التنبيه ليحيى بن شرف النووي(ت676هـ)دار القلم ببيروت ،ط1988،1م.

71- التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني (ت816هـ)-دار الكتاب العربي، بيروت ط1، 1985م.

72-القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادى (817هـ) المكتبة التجارية بالقاهرة .

73-لسان العربي لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور (711هـ) دار صادر ببيروت 1955م.

74-المصباح المنير لأبي العباس أحمد محمد الفيومي (770هـ) المطبعة الأميرية بالقاهرة، ط6، 1926م.

75-معجم مقاييس اللغة لاحمد بن فارس (395هـ) دار الجيل ببيروت ، ط1 1991م.

76- المفردات في غريب القرآن للحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (502هـ) مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة 1961م.

77-النهاية في غريب الحديث للمبارك بن محمد بن الأثير (606هـ)دار الفكر ببيروت.

خامساً: كتب التاريخ والتراجم

78-حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة لجلال الدين الاسيوطي، مطبعة عيسى الحلبي بالقاهرة ، ط1، 1968م.

79-الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي (1376هـ) نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة،ط1396،1م.

80-النجوم الزاهرة لأبي المحسن يوسف بن تغرى بردى - دار الكتب المصرية.

81- وفيات الأعيان لاحمد بن محمد خلكان (ت681هـ)-مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة.

سادساً: كتب قانونية واقتصادية وحديثة:

82-اقتصاديات المالية العامة - لعادل أحمد حشيش - مؤسسة الثقافة الجامعية الاسكندرية 1983م.

83-دراسات في المالية العامة - منير الحمش - منشورات مؤسسة الوحدة، دمشق.

84-دراسة في مقدمة علم الضريبة- لمحمد سعيد عبد السلام - دار المعارف بمصر، ط2، 1968م .

85-علم المالية العامة لاحمد جامع - دار النهضة العربية بالقاهرة ،ط3، 1975م.

86-المالية العامة لحامد دراز مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،1984م.

87-محاسبة الزكاة- حسين شحاته نشر مكتبة الإعلام بالقاهرة.

88-مـدى حاجتنـا للضـرائب في ظـل نظـام الزكـاة - لفـاروق عبـد الحليم الغنـدور بحث منشـور في المجلـة العلميـة لتجـارة الأزهـر ، عدد5، 1982م.

89-مصـنفة النظم الإسـلامية لمصـطفى كمـال وصـفي- مكتبـة وهبـة القاهرةط1 1970م.

90-الملكيـة في الشـريعة الإسـلامية - عبـد السـلام العبـادي - مكتبـة الأقصى عمان ط1، 1977م.

91- مواطنــون لا رعايــا- لفهمي هويــدي - دار الشــروق ببــيروت والقاهرة ط1، 1985م.

92-مـوجز في مبـادئ علم الماليـة العامـة لـزين العابـدين ناصـر ، دار النهضة العربية ، 1975.

1- آية (7) من سورة الحديد.

2- آيه (92) من سورة آل عمران.

3- بتصرف من منصفة النظم الإسلامية لمصطفى كمال وصفي 653، وهامش الشرح الصغير لمصطفى كمال وصفي 1/582.

4- لسان العرب لابن منظور 2/35، المصباح المنير للفيومي 436.

5- التعريفات للجرجاني 152.

6- جواهر الإكليل للآبي 1/181.

7- المجموع للنووي 5/276. تحرير التنبيه للنووي 101.

8- المبدع لابن مفلح 2/290.

9- آية (43) من سورة البقرة .

10- صحيح مسلم 1/45.

11- آية (5) من سورة البينة.

12- صحيح البخاري1/ 2.

13- صحيح البخاري 2/121.

14- صحيح البخاري 2/124.

15- آية (60) من سورة التوبة.

16- صحيح البخاري 2/108، صحيح مسلم 1/50.

17- الأوال لأبي عبيد 784.

18- آيه (103) من سورة التوبة.

19- آية (39) من سورة الروم .

20- صحيح البخاري 2/13 والفلو: المهر .

21- موطأ الإمام مالك 1/251.

22- آية (1) من سورة المؤمنون.

23- صحيح البخاري 2/109.

24- آية (36) من سورة الأحزاب.

25- آية (65) من سورة النساء.

26- القواعد لابن رجب 208.

27- آية (129) من سورة آل عمران.

28- آية (33) من سورة النور.

29- آية (7) من سورة الحديد.

30- سنن الترمذي (4/612) وقال: حسن صحيح.

31- آية(26) من سورة الإسراء .

32- صحيح البخاري 2/110.

33- آية (85) من سورة البقرة.

34- آية (180) من سورة آل عمران.

35- الآيتان (34-35) من سورة التوبة.

36- سنن أبي داود 2/101 ، نيل الأوطار للشوكاني 4/137.

37- صحيح البخاري 2/11.

38- المجموع 5/287، المغني 2/272.

39- سنن أبي داود 2/101، نيل الأوطار 4/138.

40- مغني المحتاج 1/419.

41- صحيح البخاري 3/55. صحيح مسلم 3/1197، سنن أبي داود 3/313.

42- آية (61) من سورة البقرة.

43- أساس البلاغة للزمخشري 373، المفردات للراغب 294، النهاية في غريب الحديث لابن الأثير 3/79.

44- فتح الباري لابن حجر 3/458، عمدة القاري للعيني 12/101.

45- صحيح البخاري مع فتح الباري 3/458.

46- المرجع نفسه، والمراد بتعاهد الضريبة تفقد مقدارها سواء أكانت على العبد أم على الأمة، ولكنه خص الأمة بالذكر لكونها مظنة الفساد في الأغلب، فقد يخشى اكتسابها بفرجها لتوفير الضريبة المفروضة، بتصرف من فتح الباري 3/458 وعمدة القرائ12/101.

47- معجم مقاييس اللغة لابن فارس 3/398، وأساس البلاغة للزمخشري 373.

48- لسان العرب لابن منظور 1/456 ، المصباح المنير للفيومي 137.

49- البدع لابن مفلح 3/404، كشاف القناع للبهوتي 3/117.

50- آية (29) من سورة التوبة.

51- جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري 10/77.

52- أحكام القرآن للشافعي 2/61 ، تفسير ابن كثير 2/347.

53- أحكام القرآن للآلكياهراسي 4/43.

54- حاشية الشلبي على تبيين الحقائق 3/276، المقدمات لابن رشد 1/395. روضة الطالبين للنووي 10/307، المغني لابن قدامة 8/495.

55- المراجع السابقة.

56- المغني لابن قدامة 8/502، الأموال لابي عبيد ص57.

57- رواه الترمذي (3/583) وقال: حسن صحيح.

58- القاموس الصحيح للفيروز آبادي 1/184، المصباح المنير للفيومي 1/227

59- الأحكام السلطانية للماوردي 146، الأحكام السلطانية للفراء 162.

60- انظر؛ الخراج لأبي يوسف ص24-25.

61- الخراج لأبي يوسف 146.

62- الفتاوى الهندية 2/237، حاشية ابن عابدين 4/186.

63- الأحكام السلطانية للماوردي 176، الأحكام السلطانية لأبي يعلي 185.

64- المرجعان السابقان والخراج لأبي يوسف 85، والاستخراج لابن رجب71.

65- معجم مقاييس اللغة لابن فارس 4/324، المصباح المنير 561.

66- انظر؛ حاشية سعدي جلبي على شرح العناية 2/171، حاشية ابن عابدين 2/308.

67- الخراج لأبي يوسف134، الأحكام السلطانية للماوردي208، كشاف القناع 3/139.

68- الخراج لأبي يوسف 135، الخراج ليحيى بن آدم 173.

69- الخراج لأبي يوسف 135، الفكر السامي للحجوي1/237.

70- تبين الحقائق 1/285.

71- المبسوط للسرخسي 2/199.

72- تبيين الحقائق 3/278، القوانين الفقهية 176، مغني المحتاج 4/249. الاجماع لابن المنذر 59، كشاف القناع 3/122.

73- سنن أبي داود 3/171، سنن الترمذي 3/27.

74- أحكام القرآن للجصاص 3/102.

75- آية 38 من سورة الأنفال.

76- تبيين الحقائق 3/278، حاشية الدسوقي 2/302، أحكام أهل الذمة 1/27.

77- نهاية المحتاج 8/88 ، الخراج لأبي يوسف 122، أحكام القرآن للجصاص 3/100 اختلاف الفقهاء للطبري 212.

78- الهداية للمرغيناني 1/26، قوانين الأحكام 115، المجموع للنووي 5/279

79- المغني لابن قدامة 2/21، كشاف القناع 2/168.

80- صحيح البخاري 2/108.

81- صحيح البخاري 2/124.

82- بنو تغلب: هم أبناء تغلب بن وائل من العرب من ربيعة دخلوا في النصرانية 0

83- مواطنون لا رعايا لفهمي هويدي ص142، نقل فيه عن بحث مراجعة الأحكام الخاصة بغير المسلمين فتحي عثمان رأيه في أخذ الزكاة من غير المسلمين.

84- الأموال لأبي عبيد 40، فتح القدير للكمال بن الهمام 6/64.

85- الأموال 42.

86- حاشية الشلبي على شرح كنز الدقائق مع تبيين الحقائق 3/278.

87- منح الجليل لعليش 1/336، المجموع 5/454، المبدع لابن مفلح 2/353.

88- رواه ابن عدي في الكامل، نصب الراية للزيلعي 3/442.

89- البدائع للكاساني 2/932، اللباب للغنيمي 1/152.

90- المجموع للنووي 5/455.

91- الأموال لأبي عبيد 127.

92- الشرح الصغير مع بلغة السالك 1/371.

93- الفواكه الدواني 1/ 395.

94- الخراج لأبي يوسف 134.

95- الأحكام السلطانية 208.

96- كشاف القناع 3/139.

97- الأموال لأبي عبيد 709.

98- شفاء الغليل للغزالي 234، فتاوي الشاطبي 186.

99- انظر: الأموال المشتركة لابن تيمية ص62.

100- انظر: المعيار المعرب للونشريسي 11/128.

101- النهاية في غريب الحديث 4/ 349.

102- اكليل الكرامة لصديق حسن خان 293.

103- سنن ابن ماجه 1/570، السنن الكبرى للبيهقي 4/84.

104- صحيح مسلم 3/1324، سنن أبي داود 4/152.

105- صحيح مسلم بشرح النووي 11/203.

106- مسند أحمد 4/109، 143 مجمع الزوائد 3/88، فيض القدير 6/449.

107- آية (177) من سورة البقرة.

108- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 2/242.

109- آية (94) من سورة الكهف.

110- جاء في تفسير أبي السعود(3/405): أنهم كانوا يخرجون من وقت الربيع فلا يتركون أخضرا إلا أكلوه، ولا يابسا إلا احتملوه، وقيل كانوا يأكلون الناس أيضا.

111- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 11/60.

112- سنن الترمذي 3/48.

113- المجموع للنووي 5/285، فيض القدير 5/375.

114- المبسوط السرخسي 2/199 .

115- المعيار المعرب 11/127.

116- مستند الأجناد 125.

117- الأموال المشتركة 62-63.

118- السير الكبير مع شرحه 1/139.

119- وفيات الأعيان 6/118، الملكية للعبادى 2/293.

120- الجامع لأحكام القرآن 11/600.

121- المعيار المعرب 11/127.

122- الإعتصام 2/121-122، فتاوى الشاطب ص187 - 188.

123- غياث الأمم في التياث الظلم 191.

124- شفاء الغليل للغزالي 234، المستصفى للغزالي 1/ 303-304.

125- النجوم الزاهرة 7/72- 73 ، الملكية للعبادي 2/293- 294.

126- حسن المحاضرة 2/105.

127- مجموع الفتاوى 29/194، وانظر أيضا الأموال المشتركة 62.

128- السيل الجرار 4/520.

129- الاعتصام للشاطبي 2/21.

130- حاشية ابن عابدين 2/ 337، والمسناة: ما يبنى للسيل ليرد الماء.

131- فتاوى الشاطبي ص187.

132- حاشية ابن عابدين 2/337.

133- السيل الجرار 4/ 520.

134- سنن أبي داود 3/ 313.

135- صحيح البخاري 3/55.

136- مجموع الفتاوى 28/278.

137- الحوائص المذهبة: أي الألبسة المزينة بالذهب.

138- النجوم الزاهرة 7/72.

139- حسن المحاضرة للسيوطي 2/99.

140- الجامع لأحكام القرآن 11/60.

141- الأموال المشتركة 63.

142- شـفاء الغليـل 234، الاعتصـام 2/122، غيـاث الأمم 191 .

المحلي 6/224.

143- آية (219) من سورة البقرة.

144- صحيح مسلم 3/ 1354.

145- المعيار المعرب 11/128.

146- الزواجر عن اقتراف الكبائر 1/183.

147- الإختيار للموصلي 1/104.

148- الزواجر الهيتمي 1/183، فتح العلي المالك لعليش 1/164.

149- اقتصاديات المالية العامة لعادل أحمد حشيش 161، وانظر أيضا: علم المالية العامة لأحمد جامع 1/105، موجز في مبادئ علم المالية العامة لزين العابدين ناصر 134، دراسة في مقدمة علم الضريبة لمحمد سعيد عبد السلام 10.

150- انظر: المراجع السابقة.

151- انظر: مبادئ المالية العامة لحامد دراز 307، أصول الفن المالي للاقتصاد العام لعادل أحمد حشيش 292.

152- مـدى حاجتنـا إلى الضـرائب في ظـل نظـام الزكـاة، لفـاروق عندور ص11.

153- دراسات في المالية العامة لمنير الحمش 140.

154- انظر: علم المالية العامة لأحمد جامع 119-124.

155- الآية (262) من سورة البقرة.

156- انظر: علم المالية العامة لأحمد جامع ص106.

157- انظر: محاسبة الزكاة لحسين شحاته ص78.

158- انظر: محاسبة الزكاة لحسين شحاته ص78.

159- مشروع قانون الزكاة في الأردن لعام 1991م ص2.

160- قـانون صـندوق الزكـاة الأردني رقم 8 لسـنة 1988م المـادة السابعة

161- بحث الزكـاة وتطبيقاتهـا واسـتثمارها، للـدكتور عبـد العزيـز الخياط وزير الأوقاف السابق، مقدم لندوة الزكاة واقع وطموحات التي انعقدت في اربد سنة 1989م.